عبدالله أمين الحلاّق

الصحافة السورية بين خلافتين

الصحافة السورية
بين خلافتين

عبد الله أمين الحلاق

الصحافة السورية
بين خلافتين

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

الناشـر: **مؤسسة فريدريش إيبرت** ـ ٢٠١٤
صندوق بريد : ١١٦١٠٧، رياض الصلح
بيروت ١١٠٧ ٢٢١١٠، لبنان
الموقع الإلكتروني: www.fes.de

غير مخصص للبيع

© مؤسسة فريدريش إيبرت
جميع الحقوق محفوظة

لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء
من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة
وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت أو المحرر.

تدقيق لغوي: يوسف الهاشم
تصميم الغلاف: الفنان فرحان
الإخراج الفنّي: هوساك كومبيوتر برس
الطباعة: دكروب للطباعة والنشر

المحتويات

تمهيد من الكاتب ٧

أولاً: الصحافة السورية في فترة الحكم العثماني ١١

رحلة بداية الصحافة في سوريا ١١

الصحافة في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني
(١٨٧٦م ـ ١٩٠٨م) ١٢

الصحافة بعد صدور دستور عام ١٩٠٨ ..... ١٧

شهداء السادس من أيار١٩١٦ ..... ١٩

ثانياً: الصحافة السورية في فترة الحكم الفرنسي ٢٧

فترة الحكم العربي ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ والمؤتمر الوطني السوري ٢٧

الصحافة السورية بعد المؤتمر الوطني السوري ٣١

الصحافة السورية في فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٦) ٣٢

ثالثاً: مرحلة الانقلابات العسكرية ـ الجمهورية البرلمانية

ـ الوحدة السورية المصرية ٣٩

الانقلابات العسكرية ٣٩

العودة إلى الجمهورية البرلمانية ٤٠

الصحافة في زمن الوحدة السورية ـ المصرية: ٤١

رابعاً: في عهد حزب البعث وحكم آل الأسد ٤٣

المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات ٤٨

الصحافة الإلكترونية ٥٥

خامساً: الإعلام والصحافة في سوريا بعد الثورة ٥٧
الإعلام وبداية الاحتجاجات ٥٧
الفايسبوك والثورة السورية ٥٩
انتهاكات بالجملة ٦٤
الإعلام البديل في سوريا: صحف ـ مجلات ـ فضائيات وإذاعات . ٧٠
خُلاصـة ٧٧

تمهيد من الكاتب

نلحظ في هذه الدراسة، والمخصصة للبحث في تاريخ الصحافة السورية المكتوبة (وبدرجة أقل، الإعلام السوري غير المكتوب)، منذ الفترة العثمانية وحتى اليوم، قاسماً مشتركاً نفترض أنه بديهي بين كل نظم الاستبداد وسلطناته، حيث ابتدأت هذه الدراسة بالصحافة في زمن الخلافة العثمانية وانتهت بمرحلة الثورة السورية وما بعدها، والتي لا يزال للخلافة والجمهورية الوراثية الحضور الكبير فيها. القاسم المشترك يتبدّى في أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وكما سنرى في هذه الدراسة، قد حارب الصحف والمجلات والمنتديات وأغلقها، واعتقل أصحابها وحكم على بعضهم بالإعدام، فيما أبقى على بعض الصحف التي تتحدث باسمه وتدور في فلكه. هذه الممارسات كانت دِين الحكم العائلي لآل الأسد في سوريا ودَيدَنه. إذاً، ما أشبه اليوم بالأمس، وإن كان ذلك الأمس في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ لا نزال نعيش تحت وطأة ممارسات استبدادية مميتة في القرن الواحد والعشرين تشبه تلك الممارسات العثمانية إن لم تكن قد تجاوزتها بأشواط، لناحية العلاقة بالصحافة والحريات الإعلامية والثقافية. هذا الكلام لا يقع في خانة الرأي بقدر ما يقع في خانة السرد، فما الذي فعله بشار الأسد وأبوه؟

لقد فَعَلا تماماً ما فعله السلطان عبد الحميد في زمن الخلافة الإسلامية العثمانية، وكأن دمشق اليوم، وقبل حين، هي نسخة عنها قبل ١٠٠ عام، ذاك أنه من الطبيعي، تبعاً لماهية النظام الحاكم وبنيته، أن

تُحارَب الصحف والمجلات والمنتديات، وأن يَعتقل (السيد الرئيس) أصحابها ويحكم على بعضهم بالإعدام، فيما يحتاج (سيادته) طبعاً إلى بعض الصحف التي تتحدث باسمه وتدور في فلكه وتمدحه صبح مساء. فلا حاجة هنا إلى تمجيد اسم السلطان الأسدي الأعظم والدعاء له في مآذن المساجد كما كانت عليه العادة أيام العثمانيين، طالما أن هناك جرائد وصحافة سلطوية صفراء تعمل لهذه العبادة أسوة بالمساجد والجوامع.

وبين الخلافتين، العثمانية والأسدية، وهذه الأخيرة تتنافس اليوم مع الخلافة الإسلامية الصاعدة حديثاً وعنوانها (الدولة الإسلامية في العراق والشام ـ « داعش») على موطئ القدم في ما تبقّى من سوريا، مراحل عدة وانقلابات عسكرية وحزب واحد وانتداب فرنسي قبلها، وغير ذلك مما لخّصناه في هذا البحث من دون أن ندّعي الإحاطة بكل الجوانب والتفاصيل في كل مرحلة من تلك المراحل.

وإذ يُنشر هذا البحث بإشراف الزملاء الأعزّاء في مؤسسة «فريدريش إيبرت»، في وقت تتعمّد فيه الصحافة السورية بالحبر والدم معاً، فإننا نرجو ألاّ يطول المخاض العسير على طريق ولادة سوريا جديدة تكون حرية الصحافة تحصيلاً حاصلاً فيها، وتكون في قلب مسألة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير في الدولة الحديثة المأمولة.

وبانتظار الحرية، فإن هذا البحث مُهدى إلى ذكرى الكاتب والصحافي سمير قصير، القلم الحرّ الذي قضى بسبب مواقفه وشجاعته، وقلمه الذي كسر الخطوط الحمر في الحديث عن تراتبية السلطة الوراثية في

سوريا وموقع رئيس البلاد ودوره في سوريا ولبنان، فكان أن دفع حياته ثمناً لمواقفه، وهي مسيرة سوداء من علاقة القَتَلَة بالأقلام الجريئة وحرية الصحافة في سوريا التي لم تنتهِ قائمة قتلاها من الصحافيين حتى اليوم. . .

أولاً: الصحافة السورية في فتـرة الحكم العثمانـي

رحلة بداية الصحافة في سوريا:

تؤكد كتب المؤرّخين أن النشأة الحقيقية للصحافة السورية كانت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي فترة النهضة العربية التي تُعدّ امتداداً لفترة حكم السلطان ابراهيم باشا، الابن الأكبر لوالي مصر محمد علي باشا، والذي حمل معه الكثير من الأفكار الثقافية السائدة في مصر في تلك المرحلة.

وقد تميّزت فترة حكم إبراهيم باشا بانتشار المدارس والجامعات، وتأسيس المطابع ودور النشر، وبروز الكثير من المفكّرين أمثال عبد الرحمن الكواكبي إضافة إلى عدد وافر من الكتّاب والأدباء والشعراء.

«أما أول صحيفة سورية، فهي (مجموع فوائد) وصدرت عام ١٨٥١م من بيروت، ثم تلتها مجلة (أعمال الجمعية السورية) عام ١٨٥٢م على يد ناصيف اليازجي.

ومع اندلاع حرب القرم بين الروس والعثمانيين، وجد الصحافي السوري رزق الله حسون الحلبي الفرصة قائمة لإصدار صحيفة جديدة، خصوصاً مع انشغال السلطات العثمانية بالحرب، فأصدر صحيفة (مرآة الأحوال) عام ١٨٥٥م وكانت أول صحيفة سورية تصدر من العاصمة الآستانة، وبعدها أصدر اسكندر شلهوب السوري الأصل جريدة (السلطنة) عام ١٨٥٧م من الآستانة أيضاً، تلتها (حديقة الأخبار) عام ١٨٥٨م التي أنشأها خليل الخوري، ثم (نفير سوريا)

عام ١٨٦٠م على يد بطرس البستاني، ثم أنشأ أحمد فارس الشدياق صحيفة (الجوائب) عام ١٨٦٠م، ومن بعدها تكاثرت الصحف وظهرت الصحف ذات الانتشار المحلي»[١].

الصحافة في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦م ـ ١٩٠٨م):

عُرف السلطان عبد الحميد بظلمه وجبروته على سكان الولايات التابعة للحكم العثماني، وكان ذلك سبباً رئيساً لظهور العديد من الصحف والمنشورات الدورية المناهِضة لحكمه، وكانت تلك المعارَضة والمناهَضة لحكمه سبباً في ردّ فعل منه، دفع به إلى إصدار قرار بنفي عشرات الصحافيين خارج البلاد.

«أثار هذا القرار سخطاً كبيراً في أوساط المفكّرين والكتّاب، وبرز خليل غانم اللبناني الأصل كصوت معارض في تركيا لديكتاتورية عبد الحميد، خصوصاً بعد قرار هذا الأخير حلّ البرلمان الذي كان خليل غانم عضواً فيه وقتئذٍ، فعمل على مهاجمة سياسات السلطان إلى جانب الكثير من أعضاء المجلس الأحرار، ولاقت خطاباته صدىً قوياً بين الناس ما دفع بالسلطان عبد الحميد إلى إصدار قرار بالقبض على خليل غانم ورفاقه وإعدامهم.

اضطر خليل غانم للجوء إلى السفارة الفرنسية هرباً من حكم الإعدام،

---

(١) تاريخ الصحافة السورية ج١ ـ شمس الدين الرفاعي ص ٥٢.

واستطاعت السفارة تأمين سفره إلى فرنسا.. وهناك، أسّس غانم جريدة (البصير) باللغة العربية، إلا أن منع السلطات العثمانية دخول هذه الجريدة إلى الولايات العثمانية دفع غانم إلى إغلاقها بعد أقل من عام على إصدارها، وركّز على النشر في الصحف والدوريات كصحيفة (تركيا الفتاة) التي ساهم في تأسيسها مع خير الدين الزركلي، وصحف (الهلال ولافرانس إنترناشيونال والفيجارو) باللغة الفرنسية.

في الوقت نفسه كان انتشار صحيفة (مرآة الأحوال) لرزق الله حسون يتزايد باستمرار، خصوصاً بعد أن بدأ حسون في مقالاته يهاجم ويفضح فساد الحكم العثماني، إضافة إلى التركيز على السياسات الخارجية والحروب. وفي المقابل أصدر خليل سركيس من بيروت صحيفة (لسان الحال) سنة ١٨٧٧م، ورغم أن لسان الحال كانت في توجهها منحازة للسياسات العثمانية، فقد حاول سركيس إظهارها كصحيفة معتدلة تحاول نشر كافة الآراء دون التحيز لطرف على حساب آخر، وكانت مواضيعها تتنوع بين السياسية والثقافية والإقتصادية»[٢].

ومع اندلاع الحرب بين العثمانيين والروس سنة ١٨٧٧م، وجد السلطان عبد الحميد الفرصة سانحة للحدّ من حرية الصحافة، وأصدر قراراً بتعطيل نظام المطبوعات بغرض الضغط على الصحف المناوئة لسياسات العثمانيين، وإجبارها على العمل تحت إمرة السلطة، وأسس مكتب الصحافة الداخلي المسؤول عن رقابة المطبوعات، فتمّ إغلاق

(٢) تاريخ الصحافة السورية ج١ - شمس الدين الرفاعي ص ١١٧.

صحيفة (الجوائب) لمدة ستة أشهر، ثم صحيفة (لسان الحال) في بيروت لمدة أربعة أشهر، ما دفع بصاحبها خليل سركيس إلى إصدار صحيفة ناقدة ساخرة أطلق عليها اسم (المشكاة)، إلا أن سركيس لم يتمكن من إصدار سوى أربعة أعداد منها، حيث تم حجب الصحيفة من قبل السلطة العثمانية وإعادة إصدار (لسان الحال) كصحيفة موالية لها.

وفي عام ١٨٧٨م صدرت صحيفة (دمشق) لصاحبها أحمد عزت العابد، وفي الفترة نفسها لمع اسم عبد الرحمن الكواكبي في حلب كمحرر في صحيفة (الفرات)، ثم ما لبث أن أسّس صحيفتي (الشهباء) و(الاعتدال)، ويعتبر الكثيرون هاتين الصحيفتين النموذج الأول للصحافة السورية الحرّة والمستقلة.

«واجه عبد الحميد تلك الصحف وغيرها بمزيد من التضييق والرقابة، وزاد عدد الصحف التي تمّ إغلاقها، وصدر قرار بمنع دخول صحيفة (الأهرام) المصرية إلى الولايات العثمانية، ومُنعت المطابع من العمل دون ترخيص، ومُنع نشر أي مقال أو موضوع يتعلق بالثورات الخارجية في العالم، أو في المواضيع الاجتماعية أو الأخلاقية إلا بموافقة دائرة المطبوعات والإعلام العثمانية.

ورغم هذا التضييق وسياسات الإلغاء والإغلاق والمنع، استمرت عدة صحف بمهاجمة الحكم العثماني، ودعت إلى التخلص من الظلم والإستبداد المتمثل بحكم السلطان عبد الحميد وسياساته، بدءاً من التضييق على المثقفين السوريين، مروراً بالضرائب الباهظة التي قام

بفرضها، وانتهاءً بسياسة التتريك ومحاولات فرض الهوية التركية. نتج عن ذلك مظاهرات في عدة مناطق في سوريا وسرعان ما اندلعت الانتفاضات في حلب سنة ١٨٩٥م، وفي السويداء سنة ١٨٩٦م، ثم في بيروت سنة ١٩٠٣م.

واكبت الصحف السورية غير الرسمية تلك التحركات الشعبية وعملت على تغذيتها، ودعت مراراً إلى الثورة على حكم السلطان عبد الحميد، وظهر التأثر الجليّ لتلك الصحف بالتيارات العربية القومية وفكرة الوحدة العربية والاستقلال عن الدولة العثمانية، فلاقت رواجاً لدى الكثير من العامة وانتشاراً سريعاً، خصوصاً وأن الصحف الرسمية لم تكن تملك من الأهداف سوى مدح السلطة والسلطان، وفي الوقت نفسه ظهرت المنتديات الأدبية والسياسية، وتزامن ذلك مع صدور كتاب المفكر عبد الرحمن الكواكبي (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) سنة ١٩٠٢م، كل ذلك أشعر السلطان عبد الحميد وأتباعه بالقلق، وعَدّ ذلك صحوة شعبية وتحدياً للسلطة، فعمد إلى محاربة تلك الصحف والمنتديات، وأغلق الكثير منها وسجن أصحابها ومحرريها، وأبقى على بعض الصحف التي تتحدث باسمه وتقوم بمدحه.

في تلك الفترة كانت الصحافة المصرية تعيش فترة من الحرية والاستقلالية، وعرفت بأنها منبر كل من لا يستطيع التعبير عن رأيه، فأصبحت مصر المقصد الأول للصحافيين السوريين بعد أن عانوا ما عانوه من إجراءات السلطان العثماني المتخذة ضدهم، وإلى مصر

انطلق فارس نمر، وجرجي زيدان، وسليم النقاش وغيرهم، وانتشرت مقالاتهم في العديد من الصحف المصرية وأشهرها وقتئذٍ (المقتطف) و(الأهرام) و(الهلال)، وانطلقوا في دعوتهم إلى وحدة العرب والتخلص من جميع أشكال الظلم»[٣].

إضافة إلى مصر، «قصد العديد من الكتّاب البلدان الأوروبية التي كانت صحافتها تقدّم نموذجاً للكلمة الحرّة، وعرفت مقالات أديب إسحق في باريس ولويس صابونجي في إنكلترا حيث أصدر صحيفة الخلافة. وكما في مصر، فقد عمل الكتّاب السوريون في البلدان الأوروبية على إرسال صحفهم وكتاباتهم إلى وطنهم الأم بشكل سرّي عن طريق القنصليات ووسائل أخرى، خوفاً من جواسيس السلطان عبد الحميد»[٤]، «وانتشرت كلمة (الشرق) لأول مرة في كتاباتهم كمرادف للبلدان العربية»[٥].

وعلى هذا الوضع، استمر حال الصحافة السورية التي اتخذت من الخارج مقرّاً تتوجّه منه إلى الداخل برسالتها التي غلب عليها الطابع القومي العربي، وأصبحت الصحف المصرية مع شقيقاتها السورية التي تصدر من الخارج، الصحف الأوسع انتشاراً في البلدان والولايات العربية وقتئذٍ، وبقي طابع السرية غالباً على العمل الصحافي حتى صدور دستور عام ١٩٠٨.

---

(٣) تاريخ الصحافة السورية ج١ ـ شمس الدين الرفاعي ص ١٠.
(٤) تاريخ الصحافة السورية ج١ ـ شمس الدين الرفاعي ص ٨.
(٥) تاريخ الصحافة السورية ج١ ـ شمس الدين الرفاعي ص ٩.

الصحافة بعد صدور دستور عام ١٩٠٨ :

الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٠٨ هو الذي أعلن الدستور العثماني في ذلك العام، وخلَع السلطان عبد الحميد الثاني وأجلس ضباط جمعية (الاتحاد والترقي) مكانه في سدّة الحكم، فكان أن زجّ هؤلاء الضباط بالدولة العثمانية في أتون الحرب العالمية الأولى، وخرجت منها منهزمة ممزقة.

وقد أطلق دستور ١٩٠٨ الحريات في البلاد ودعا إلى التعددية السياسية وحرية الصحافة، والسماح بتأسيس الأندية والجمعيات السياسية والفكرية، وساهم ذلك في عودة الكثير من الصحف التي مُنعت من الصدور في زمن عبد الحميد الثاني، إضافة إلى صدور عدد كبير من الصحف الحديثة العهد وقتها، وقد غلب الطابع الساخر على مواضيع تلك الصحف في تلك المرحلة، فبرزت صحيفة (حط بالخرج) الدمشقية و(ضاعت الطاسة) في حماه و(كشكول) في حمص، بمواضيعها الساخرة والناقدة، والتي تستخدم لغة هي أقرب إلى المواطن وتحاكي معاناته اليومية في مواضيع كالغلاء وصعوبة العيش. وفي الوقت نفسه استمر ظهور الصحف السورية في المهجر، ومثالها صحيفة (سورية الفتاة) في الأرجنتين التي أصدرها الياس طربيه، وهو كاتب سوري من مدينة اللاذقية، وصحيفة (الرقيب) في البرازيل لصاحبها يوسف نحال، إلا أن الرقابة على دخول صحف المهجر إلى الولايات السورية بقيت على حالها، فقد دأب الاتحاديون، شأنهم شأن السلطان عبد الحميد، على منع دخول أي

صحيفة تحتوي على مواضيع تتحدث عن الثورات في الخارج، أو تدعو السوريين إلى الخلاص من الحكم العثماني، خصوصاً بعد أن فقدت الدولة العثمانية قسماً كبيراً من أراضيها في أوروبا.

بالتزامن مع تلك الأوضاع، كان وعي الشارع السوري في ازدياد مستمر، والأفكار القومية العربية والتحررية تنتقل في أوساط المثقفين السوريين. وعلى الرغم من الشعارات التي طرحتها جمعية (الاتحاد والترقي)، والتي نادت بالحريات السياسية والثقافية، إلا أنه بات من الواضح أن الاتحاديين لن يعملوا لمصلحة سكان الولايات السورية وبلادهم، وأن تلك الشعارات كانت بهدف كسب الشارع السوري لصالحها، وأصبحت مع مرور الوقت حبراً على ورق، فكان ذلك عاملاً مهماً لظهور عدد من الجمعيات العربية السرية داخل الولايات السورية الخاضعة للحكم العثماني وخارجها.

ففي باريس عام ١٩٠٩م، شُكّلت مجموعة من الطلاب العرب (الجمعية العربية الفتاة)، كردّ على جمعية (الاتحاد والترقي) العثمانية التي حكمت البلاد العربية، وقد طالبت الجمعية في بدايتها بحصول العرب على حقوقهم في ظل الحكم العثماني، ثم رفعت مطالبها إلى الاستقلال بعد أن أعدم جمال باشا السفّاح والي دمشق المفكّرين من أعضائها. وقد عُرفت جريدة (المفيد) البيروتية في ذلك الوقت كجريدة ناطقة باسم (العربية الفتاة)، وكان ذلك سبباً في إغلاقها من قبل جمال باشا. وفي عام ١٩١٣م تأسست (جمعية العهد) العربية، ثم (الجمعية القحطانية)، وانتشرت أفكار المناضلين العرب الذين أسّسوا تلك

الجمعيات، وساهمت الصحف في نقل تلك الأفكار إلى الشارع، وأصبح السوريون ينتظرون باستمرار مقالات عبد الحميد الزهراوي وسليم الجزائري وقصائد عمر حمد وكثيرين غيرهم من المثقفين الذين برزوا في تلك المرحلة.

دفعت سياسة جمعية (الاتحاد والترقي) في كبت جميع الأصوات المعارضة بالصحافة الوطنية إلى فضح هذه السياسة ومحاربتها، خصوصاً بعد عودة الإجراءات الرقابية الصارمة على الصحف والمطبوعات، وتكشُّف كذبة الحريات الفكرية التي اتخذها الاتحاديون شعاراً لهم، وقابل الاتحاديون تلك الصحف بحملة إغلاق طالت عدداً من الصحف، نذكر منها صحيفتَي (المقتبس) و(المفيد) البيروتيتين، وطورد أصحابها وحوكم آخرون غيابياً.

شهداء السادس من أيار١٩١٦ :

«في عام ١٩١٤ عُيّن أحمد جمال باشا أو (جمال باشا السفّاح) كما لقّبه أهل الشام، حاكماً على بلاد الشام، وقد حاول جمال باشا خطب ودّ أهل الشام من أجل كسبهم في «الجهاد»، وضمّهم إلى صفوف الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى.

وبعد فشل الحملة العسكرية على مصر، أو ما أُطلق عليها (السفر برلك)، والتي كلّفت السوريين أرواح الآلاف من شبابهم، إضافة إلى الإمعان في الوقت نفسه في سياسة التتريك التي حاول الاتحاديون فرضها على بلاد الشام، تنامت الحركات التحررية وازدادت المنتديات

الثقافية السرية، وظهرت الجمعيات الوطنية داخل البلاد المناهضة للحكم العثماني وخارجها، وأدركت الصحافة الوطنية دورها في إيقاظ المشاعر الوحدوية في وجه الحكم العثماني، وعملت على فضح سياسات جمال باشا وجمعية (الاتحاد والترقي) في الشام، وكان السوريون يتابعون بترقب الصحف التي تصل سرّاً من مصر ولبنان إلى دمشق»[٦]. وقد عمل الصحفيون الأحرار على التعليق الدائم في كتاباتهم على التصريحات التي يبثها الاتراك في صحفهم وبلاغاتهم الرسمية، وتكذيبها والدعوة المستمرة إلى لمّ الشمل العربي للتخلص من حكم العثمانيين. كل ذلك دفع بجمال باشا إلى ملاحقة الوطنيين والقبض على عدد منهم، وقد صدرت أحكام وجاهية بإعدام ثلاث عشرة شخصية من المثقفين الوطنيين، وأحكام غيابية بإعدام خمسة وأربعين آخرين.

«وفي ٢١ آب من عام ١٩١٥م عُلّق ١١ شخصاً على أعواد المشانق في ميدان بيروت الرئيسي، أو ما يعرف بساحة الحرية، وأُجّل حكم الإعدام باثنين. أما الذين تم إعدامهم فهم:

١ ـ عبد القادر الخرسا.

٢ ـ عبد الكريم محمود الخليل، مؤسس (المنتدى الأدبي) في بيروت.

٣ ـ سليم عبد الهادي.

---

(٦) تاريخ الصحافة السورية ج١ ـ شمس الدين الرفاعي ص ٢٦٧.

٤ ـ نور الدين القاضي، والذي ورد اسمه في المراسلات مع القنصليتين الفرنسية والبريطانية في بيروت.

٥ ـ محمود عجم.

٦ ـ نايف تلو، والذي عمل محرراً في جريدة (المقتبس).

٧ ـ مسلم عابدين، مؤسس جريدة (دمشق).

٨ ـ صالح أسعد حيدر.

٩ ـ علي الأرمنازي، مؤسس جريدة (نهر العاصي) في حماه.

١٠ ـ محمد المحمصاني، وهو محامٍ تخرّج من جامعات فرنسا، ومؤلف كتاب (الفكرة الصهيونية).

١١ ـ محمود المحمصاني. وهو شقيق محمد المحمصاني ومن دعاة القومية العربية.

بعد تلك الحادثة، أمَر جمال باشا بإصدار جريدة تدعو إلى أفكار وسياسات الدولة العثمانية، وتصدر من داخل سوريا، وأطلق عليها اسم (الشرق)، وسخّر لها عدداً من المحرّرين والكتّاب على رأسهم خليل الأنصاري وشكيب بك أرسلان، وصدر أول عدد من الجريدة في ٢٧ نيسان ١٩١٦م. وكان واضحاً أن صدور هذه الجريدة هو نتيجة لإعدامات ٢١ آب، سعى جمال باشا من خلالها إلى تبرير السياسات التي ينتهجها، وغيرها من السياسات والإجراءات التي كان قد حضّر لها مسبقاً»[٧]

(٧) تاريخ الصحافة السورية ج١ ـ شمس الدين الرفاعي ص ٢٦٩.

وماهي إلا أيام معدودة حتى أقام جمال باشا محكمة صورية في عاليه في جبل لبنان، وصدر حكم بالإعدام على الدفعة الثانية من المثقفين العرب.

أنيرت **ساحة المرجة** في الساعة الثالثة من صباح يوم ٦ أيار بالأنوار الكهربائية، كما أمرت السلطة العسكرية صاحب مقهى زهرة دمشق بإنارة المصابيح لتسطع بنورها على الساحة، ووقف جمال باشا على شرفة بناية أحمد عزت العابد ليراقب عملية الإعدام، وقد تم إعدام سبعة من الشهداء وهم حسب ترتيب التسلسل في إعدامهم:

١ ـ شفيق مؤيد العظم، وهو شاعر وأديب ومن مؤسسي عدد من الأحزاب الوطنية مثل حزب الإخاء العربي العثماني، الحزب الحر المعتدل، حزب الحرية، حزب الائتلاف.

٢ ـ عبد الوهاب المليحي (أو عبد الوهاب الإنكليزي كما كان يلقب)، وهو كاتب وأديب يتقن العديد من اللغات، وهو من دعاة الوحدة العربية للتخلص من الحكم العثماني.

٣ ـ الأمير عمر الجزائري، وهو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، وجّه له السفّاح تهمة التوسط بين الوطنيين العرب والقنصل الإنكليزي.

٤ ـ شكري العسلي، الذي عُرف بمعارضته الشديدة لسياسة التتريك، وصاحب جريدة (القبس).

٥ ـ رفيق سلوم، عضو الجمعية القحطانية، وأحد مؤسسي جمعية

العهد، وعرف بكتابته للشعر الحماسي المعارض للحكم العثماني.

٦ ـ عبد الحميد الزهراوي، مؤسس جريدة (المنبر) في حمص.

٧ ـ رشدي الشمعة، وهو كاتب وأديب معروف ومن دعاة الاستقلال عن الحكم العثماني.

وفي فجر ذات اليوم أمر جمال باشا بتنفيذ حكم الإعدام بالدفعة الثانية من المثقفين والوطنيين العرب في بيروت، وتم إعدامهم في ساحة البرج التي أصبحت تعرف لاحقاً بساحة الشهداء، وهم حسب تسلسل إعدامهم:

١ ـ بترو باولي، يوناني الأصل، أسس جريدة (الوطن) وحرّر في جريدة (المراقب)، ولم تنجح وساطة القنصل اليوناني في العفو عنه وأُعدم مع رفاقه.

٢ ـ جرجي حداد، والذي دعا مراراً إلى الاستقلال في مقالاته التي نشرتها جريدة (العصر الجديد).

٣ ـ سعيد فاضل عقل، وهو مؤسس جريدة (صدى المكسيك) في الغربة، ورئيس تحرير جريدة (النَّصير)، ومن شعراء تلك المرحلة.

٤ ـ عمر مصطفى حمد، مصري الأصل من مواليد بيروت، عُرف بمعاداته للعثمانيين وبشعره الذي ألهب صدور السوريين في ذلك الوقت.

٥ ـ عبد الغني العريسي: مؤسس جريدة (المفيد) البيروتية

٦ ـ الأمير عارف الشهابي، وهو محامٍ لامع ومن محرري جريدة (المفيد).

٧ ـ أحمد طبارة، مؤسس جريدة (الاتحاد العثماني)، وجريدة (الإصلاح)، وهو من رواد فكرة القومية العربية.

٨ ـ توفيق بسّاط، ضابط سابق في الجيش، ألقى قصيدة وطنية تناقلها الضباط حتى وصلت إلى مسامع جمال باشا فأمر بالقبض عليه وحكم عليه بالإعدام.

٩ ـ سيف الدين الخطيب، وهو شاعر وأديب، ومن مؤسسي (المنتدى الأدبي).

١٠ ـ علي عمر النشاشيبي. وهو مثقف وكاتب يعود أصله إلى القدس.

١١ ـ العقيد سليم الجزائري: ولد في دمشق ١٨٧٩، كان من الضباط العرب بالجيش التركي وخاض حرب البلقان.

١٢ ـ العقيد أمين لطفي الحافظ: ولد في دمشق ١٨٧٩، وهو من الضباط العرب ايضاً.

١٣ ـ محمد جلال الدين البخاري، وهو حقوقي وضابط سابق في الجيش التركي.

١٤ ـ محمد الشنطي، من يافا، وهو من دعاة القومية العربية.

كان لتلك الجريمة الوحشية التي ارتكبها جمال باشا أثر كبير في نفوس السوريين، ولعلّ أوائل انعكاساتها كانت استقالة شكيب بك أرسلان

من رئاسة تحرير جريدة (الشرق)، وعمّ السخط في البلاد العربية، وأطلق الشريف حسين (الثورة) ضد العثمانيين وفتَح باب التطوع. وبدأ الثوار يسيطرون على المدن السورية واحدة تلو أخرى، حتى دخلت قوات الثورة العربية دمشق في ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨ بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، ورفع العلم العربي في دمشق، وفي ٢٥كانون الثاني١٩١٩ عُقد المؤتمر الوطني السوري في دمشق، وأُعلن استقلال سورية في ٨ آذار ١٩٢٠م وبويع فيصل ملكاً على البلاد لتنتهي فترة الحكم العثماني التي دامت فترة ٤٠٠ عام، ولتبدأ حقبة جديدة من تاريخ سورية.

ثانياً: الصحافة السورية في فتـرة الحكم الفرنسي

فترة الحكم العربي ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ والمؤتمر الوطني السوري

بعد دخول القوات العربية إلى دمشق عام ١٩١٨، مرّت الصحف السورية بمرحلة من الحرية في الكتابة والتعبير، وقد أَوْلى الملك فيصل الصحافة الوطنية اهتماماً خاصاً، وشهدت سوريا خلال عامين ظهور أكثر من ٤٢ جريدة جديدة إضافة إلى ١٣ مجلة خلال أكثر من عامين، ورغم تأسيس مديرية للمطبوعات السورية، إلا أن الصحف بقيت بعيدة عن قيود الرقابة.

«أما أول صحيفة سورية صدرت بعد الاستقلال عن الحكم العثماني فهي صحيفة (الاستقلال العربي)، والتي صدر عددها الأول في ١٤/ ١٠/١٩١٨م، تلتها صحيفة (لسان العرب) بعد يوم واحد في ١٥/ ١٠/١٩١٨م.

ولعل النهج العام الذي سارت عليه الصحف في تلك الفترة هو الدعوة إلى لمّ الشمل العربي، والاحتفاء بالحكومة الوطنية والدعوة المستمرة إلى تأييدها، ومبايعة فيصل ملكاً على البلاد، إضافة إلى الالتفاف حول الجيش العربي والحثّ على التطوع في صفوفه. وفي ١٧/ ٢/ ١٩١٩م، أصدرت الحكومة الوطنية العدد الأول من جريدة (العاصمة) كجريدة رسمية تتحدث باسمها»[٨].

«وفي ٨/ ٣/ ١٩٢٠م، وبحضور تسعين ممثلاً عن المناطق السورية

(٨) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني / جوزيف الياس ـ ص ١٧.

كافة، عُقد المؤتمر الوطني السوري برئاسة هاشم الأتاسي. وكان من نتائجه إعلان استقلال سورية باسم المملكة السورية العربية بحدودها الطبيعية بما يشمل لبنان وفلسطين والأردن والأقاليم السورية الشمالية لتي أعطيت لتركيا من قبل الفرنسيين والإنكليز، ومناداتها بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها، والدعوة إلى الوحدة العربية خصوصاً بين سوريا بحدودها الطبيعية والعراق، وإقامة الدولة المدنية السورية، ورفض إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، إضافة إلى حماية الأقليات داخل الأراضي السورية وحفظ حقوقهم. ومما جاء في بيان الاستقلال:

(إن المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلاً تاماً يضع في جلسته العامة المنعقدة نهار الأحد المصادف لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٢٠ القرار الآتي:

إن الأمة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة، لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم شهدائها الأحرار وتثر على حكومة الأتراك إلا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة، بصفتها أمة ذات وجود مستقل وقومية خاصة، لها الحق بأن تحكم نفسها بنفسها أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقياً.

وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء، استناداً إلى ما جهروا به من

الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم، وما قطعوه خاصة من المبادئ السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق وإنكار سياسة الفتح والاستعمار، وإلغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الأمم، وإعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها، التي وافق عليها الحلفاء رسمياً كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس نظار فرنسا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ أمام مجلس النواب، واللورد جراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية، وتصريح الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسن بتاريخ ١٠ كانون الثاني سنة ١٩١٧، وتصريح المسيو بيو رئيس نظار فرنسا بتاريخ ٢٢ مايس سنة ١٩١٧ أمام مجلس النواب، وبيان مجلس النواب الإفرنسي ليلة ٤ ـ ٥ حزيران سنة ١٩١٧، وبيان مجلس الشيوخ بتاريخ ٦ منه أيضاً، وما جاء في الخطاب الذي ألقاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ حزيران سنة ١٩١٧.

وقد كان ما قام به الملك حسين من الأعمال العظيمة في جانب الحلفاء هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية وإنقاذها من ربقة الحكم التركي، فخلّد لجلالته في التاريخ العربي أجمل الآثار وأفضلها.

وقد أبلى أنجاله الأمراء مع الأمة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات، حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهد لهم بها أقطاب السياسة وقوّاد الجند من الحلفاء أنفسهم وسائر العالم المدني، وضحّت بالعدد الكبير من أبنائها الذين التحقوا بالحركة العربية من أنحاء

سوريا والحجاز والعراق، فضلاً عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الأعمال التي سهّلت انتصار الحلفاء والعرب على ما أصابهم من الاضطهاد والتغريب والقتل والتعذيب، تلك الأعمال التي كان لها الأثر الأكبر في انكسار الترك وجلائهم عن سوريا، وانتصار قضية الحلفاء انتصاراً باهراً حقق آمال العرب بوجه عام والسوريين بوجه خاص، فرفعوا الأعلام العربية وأسّسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد، وقبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار.

وقد اخترنا سموّ الأمير فيصل بن الملك حسين، الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد وجعل الأمة ترى فيه رجلها العظيم، ملكاً دستورياً على سوريا بلقب صاحب الملك فيصل الأول، وأعلنّا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام، إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي، على أن تُدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي.

وعلى الحكومة التي تتألف استناداً على هذا الأساس تنفيذ هذا القرار)[٩].

(٩) المؤتمر الوطني السوري كما يراه مجلس الشعب والواقع/ شمس الدين العجلاني/ أدباء الشام/ http://www.odabasham.net/show.php?sid=51301

الصحافة السورية بعد المؤتمر الوطني السوري:

انطلقت الصحف السورية في إبداء تأييدها للمؤتمر الوطني السوري وما نتج عنه، «وكانت أغلب الصحف السورية تتغنى بالاستقلال وبالملك فيصل وبأمجاد وتاريخ أسرته النضالي، وطُرحت شعارات العروبة والوحدة العربية في افتتاحيات أغلب الصحف، ويلاحظ في تلك المرحلة عدم ظهور أي صحيفة معارِضة، كدلالة على الإجماع الوطني على حكم فيصل والحكومة الوطنية التي أعلنت الاستقلال، ولعل الفارق كان في درجة الولاء والمديح، ومما لا شك فيه أن مستوى التأييد كان أكثر وضوحاً في افتتاحيات وأخبار الصحيفتين الرسميتين وقتئذٍ (العاصمة) و(حلب)»[١٠].

«إلا أن قلةً من الصحف التي كانت تصدر وقتئذٍ تنبّهت ونبّهت إلى الخطر المحدق بالبلاد السورية والمتمثل بالاحتلال الفرنسي، الذي تزايدت أطماعه في المنطقة خصوصاً بعد خروج العثمانيين منها، ونذكر من تلك الصحف صحيفة (الدفاع) التي حذرت مراراً من سياسات الجنرال غورو، ودعت إلى تقوية الجيش العربي ودعمه وتسليحه لإيقاف المطامع الاستعمارية»[١١].

وهو ماحدث بالفعل، حيث دخلت الجيوش الفرنسية إلى دمشق في ٢٤/٧/١٩٢٠، وانتهت فترة الحكم الوطني سريعاً وبدأت مرحلة الانتداب.

---

(١٠) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني / جوزيف الياس ـ ص ٢٠.
(١١) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني/ جوزيف الياس ـ ص ١٩.

الصحافة السورية في فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٦):

«أصبح الجنرال غورو أول مفوض سامٍ فرنسي على البلاد السورية، وقد عُرف بقسوته وتشدّده في الحكمِ، وعمل سريعاً على تقييد الحريات الفكرية من خلال فرض قيود مشددة على الصحافة، ثم أنشأ مكتب الصحافة في المفوضية العليا، ليُعيد الصحف السورية إلى مرحلة القمع العثماني للصحافة بممارسات لم تختلف كثيراً لا بالشكل ولا بالمضمون عن ممارسات العثمانيين تجاه الصحف الوطنية»[١٢].

إلا أن تجربة الصحف السورية لم تمنعها عن معارضة تلك السياسات، والوقوف في وجه سلطة الانتداب وسياسات غورو، فانطلقت تطالب بالاستقلال ووحدة العرب، وهو ما كان سبباً في إغلاق العديد من الصحف ومنعها من التداول.

وكانت صحيفة (المقتبس) هي الأبرز في تلك المرحلة، والتي عملت دوماً في افتتاحياتها على نقد ممارسات الفرنسيين في البلاد، وتابع الناس باهتمام افتتاحيات أحمد كرد علي وعبدالله الأسطواني فيها، والتي دعَوَا من خلالها إلى حرية الصحف ووحدة السوريين.

«وفي حزيران عام ١٩٢٥، رفعت (المقتبس) سلسلة من المطالب إلى النائب الفرنسي أوغست برونه، الذي حضر إلى سوريا للقاء المفوض

(١٢) في ذكرى معركة ميسلون: غورو نصفه خشب/ شمس الدين العجلاني/ أدباء الشام/ http://www.odabasham.net/show.php?sid=36912

السامي وبحث الدستور الجديد للبلاد، وقد نُشرت تلك المطالب في ثمانية أعداد متوالية. وأما المطالب فكانت:

- وحدة سوريا.
- الجمعية التأسيسية.
- القضاء الحر.
- الحرية الشخصية.
- حرية الصحافة »[١٣].

«وما هي إلا أيام حتى اندلعت الثورة السورية الكبرى في تموز ١٩٢٥م من جبل الدروز، وامتدت بزمن قياسي إلى باقي الأراضي السورية، وواجه الفرنسيون تلك الثورة بشكل عنيف، وسقط الآلاف من الثوار شهداء في اشتباكات مع القوات الفرنسية، وعَلا صوتٌ آخر في الشمال السوري، حيث كانت جريدة (سورية الشمالية) تندد في مقالاتها بممارسات المحتل الفرنسي، وتؤيد الثورة السورية الكبرى، وتدافع عن حقوق السوريين وتدعو إلى استقلال البلاد، الأمر الذي أدى إلى تعطيلها من قبل سلطات الانتداب عام ١٩٢٦»[١٤].

وفي عام ١٩٢٧م قامت الحكومة الفرنسية، في خطوة لامتصاص الضغط الشعبي، بتشكيل جمعية تأسيسية وإعداد مشروع دستور للبلاد السورية، ما عُدّ وقتئذٍ نقطة تحوّل في المسار السياسي للبلاد، والذي انعكس بدوره على توجهات الصحف التي توحّدت بأغلبها للوقوف

(١٣) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني/ جوزيف الياس ـ ص ٢٤.
(١٤) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني / جوزيف الياس ـ ص ٢٥.

في وجه هذا المشروع وتعريته. «ومن أبرز الصحف التي وقفت في وجه هذا المشروع صحف (فتى العرب) و(المرصاد) و(الشعب)، كونه مشروعاً وُضع بأيدٍ فرنسية لخدمة الفرنسيين دون السوريين، ولو أن ذلك لم يحُل دون إقرار الدستور من قبل حكومة فرنسا عام ١٩٣٠م والذي أبقى على كافة الصلاحيات تقريباً بيد المفوض السامي والحكومة الفرنسية»[١٥].

وما هي إلا أيام حتى مُنعت جريدة (الاستقلال) من الصدور، وهي التي طالما انتقدت الدستور بنفسٍ قوي ومقالات لاذعة، وبعدها بفترة قصيرة تم حل الجمعية التأسيسية، ثم إعلان دساتير مناطقية لكل من جبل العلويين وجبل الدروز، فكانت الوقفة الأبرز في تلك المرحلة للصحف السورية حين دعت إلى إضراب عام في ١١ حزيران ١٩٣٠، ونجح الإضراب بشكل كبير، ما أجبر المفوض السامي الفرنسي على تلقّي مطالب السوريين ورفعها إلى الحكومة الفرنسية.

الصحف الأبرز التي تداولها السوريون في تلك الفترة هي (القبس)، و(الأيام) التي أوقفت من قبل الفرنسيين عام ١٩٣١، وصحيفة (الشعب) التي صدرت عام ١٩٢٧م.

«ولو أردنا تقسيم الصحف في تلك الفترة حسب توجهاتها ونصوص محرريها نستطيع أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام:

---

(١٥) مقاومة الانتداب وخروج فرنسا من سوريا، سيدي أحمد بن أحمد سالم/ الجزيرة نـت http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c / 65862648-c431-44a8-bb9d-df00857c8972

١ ـ الصحف الوطنية المناوئة للانتداب الفرنسي ونذكر منها صحف (القبس) و(الأيام) و(المقتبس) و(سورية الشمالية) وصحيفة (النذير) الحلبية»[١٦].

٢ ـ صحف معتدلة عُرفت بنقدها الخجول نتيجة الخوف من إجراءات الفرنسيين ضدها، مثل صحيفة (ألف باء) في دمشق وصحيفة (التقدم) في حلب.

٣ ـ صحف مؤيدة للانتداب الفرنسي وهي قليلة، ومنها (بريد سوريا) و(الأصداء) وعدد آخر من الصحف الناطقة بالفرنسية كصحيفة (لاسيري) البيروتية»[١٧].

وكان من نتائج وقوف صحيفة (لاسيري) الى جانب حكومة فرنسا والمفوض السامي أن تعرضت لهجوم كبير من قبل صحيفة (المقتبس) التي وصفتها بـ «المُعينة للاحتلال»، ومع توقف صحيفة (المقتبس) عام ١٩٢٨م وتراجع شعبية صحيفة (لاسيري)، تحوّلت ساحة الحرب بين الصحافة «الوطنية» والصحافة «المأجورة» إلى معركة أخرى بين صحيفة (القبس) وصحيفة (أوريان) الناطقة بالفرنسية أيضاً، وكان أبرز محرريها الذي عُرف بمهاجمته للصحف الموالية للانتداب الفرنسي الكاتب نجيب الريس، والذي هاجم إضافة إلى صحيفة (لوريان)، صحفاً أخرى سورية عُرفت باعتدالها كصحيفة (ألف باء) وصحيفة (التقدم) الحلبية التي وصفتها صحيفة القبس بـــ «المتزلّفة للسلطة».

---

(١٦) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني / جوزيف الياس ـ ص ٣٩.
(١٧) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني / جوزيف الياس ـ ص ٣٣.

«وفي عام ١٩٣٦، وقّع الوفد السوري المفاوض في باريس مع الحكومة الفرنسية المعاهدة التي نصّت على تخفيض عدد قوات الجيش الفرنسي في سوريا، وضمّ جبل العلويين وجبل الدروز إلى الدولة السورية، وحصول سوريا على استقلالها خلال ٣ سنوات، وبدء فترة حكم انتقالية، وأُطلق على هذه المعاهدة (معاهدة الاستقلال) ونُصّب هاشم الأتاسي رئيساً للدولة وجميل مردم بك رئيساً للحكومة وفارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي»[١٨]، «وانطلقت الصحف السورية في تأييد هذا الحدث، فنشرت جريدة (القبس) في ١٠ أيلول ١٩٣٦ افتتاحية بعنوان (مات الانتداب ومات العائشون معه)»[١٩]، «وافتتحت الأيام عددها الصادر في ١١ أيلول ١٩٣٦ بمقالة بعنوان (عهد جديد بين سوريا وفرنسا الحقيقية)»[٢٠]، وكانت ردود الفعل بشكلها العام مؤيدةً لهذه المعاهدة التي عُدّت بداية لنهاية الانتداب الفرنسي.

شهدت الفترة التالية نوعاً من تخفيف الخناق والرقابة على المطبوعات والصحف، امتد حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، حيث أعيد تشديد الرقابة على الصحف تحت عنوان «مصلحة الدولة العليا»، وانقسمت فرنسا بين قوات فيشي وقوات الحكومة الحرّة، وأصبحت سوريا ساحة للصراع بين هاتين القوتين حتى عام ١٩٤١، حين تمكن

---

(١٨) ماذا خسر السوريون بالتفاوض عام ١٩٣٦/ صحيفة العرب اللندنية/ ابراهيم الجبين/ ٧ ـ ١٢ ـ ٢٠١٣ م/ http://alarab.co.uk/m/?id=10073

(١٩) تطور الصحافة السورية في مائة عام - الجزء الثاني / جوزيف الياس - ص ٦٠.

(٢٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.

الحليفان، فرنسا وبريطانيا، من دخول سوريا والقضاء على أتباع الحكومة الفرنسية السابقة. وتم تقديم العهود للسوريين بالاستقلال القريب، ووُعِد السوريون بفترة انتقالية قبل خروج القوات الفرنسية من أراضيهم. إلا أن الفرنسيين ماطلوا في تنفيذ وعودهم ما أدى إلى ازدياد الاحتجاجات الشعبية في انحاء البلاد كافة.

عام ١٩٤٥، أرسلت فرنسا قوة قوامها ١٥٠٠ جندي فرنسي، في خطوة عدّها الكثيرون تحدّياً لمطالب السوريين، فاندلعت التظاهرات وجرت اشتباكات بين السوريين والقوات الفرنسية، وصعّدت فرنسا من الأمر بقصفها دمشق، وكان مبنى البرلمان السوري في العاصمة أحد أهم المواقع التي تم استهدافها، واستمر القصف حتى تدخّلت بريطانيا وطلبت من حكومة فرنسا إيقافه، وكانت تلك الحادثة الشرارة التي فجّرت الصحف السورية ضد الفرنسيين، محطمةً جميع القيود الرقابية والأمنية التي فُرضت عليها. وطوال أشهر بعد تلك الحادثة، كانت الافتتاحيات في أغلب الصحف تهاجم حكومة فرنسا وأفعالها وتطالب بالاستقلال، ومما كتب آنئذٍ افتتاحية لـ (القبس) بقلم نجيب الريس عنوانها: «انهزموا في بلادهم، فجاؤوا يحاولون النصر في بلادنا»[٢١] يشرح فيها محاولة الفرنسيين تعويض خسارتهم أمام الألمان بتحقيق نصر في سوريا على السوريين.

وفي ٨ أيار ١٩٤٥، استطاع الوفد السوري في مجلس الأمن، انتزاع

(٢١) تطور الصحافة السورية في مائة عام ـ الجزء الثاني / جوزيف الياس ـ ص ٦٢.

قرار من المجلس يقضي بانسحاب الفرنسيين وإعلان سوريا دولة مستقلة، رفضت حكومة فرنسا تطبيق القرار من دون الحصول على امتيازات فرنسية في سوريا، الأمر الذي رفضه السوريون وازدادت الحركة الشعبية، وهاجمت قوات الحكومة الوطنية مراكز وثكنات ما يعرف بـ «جيش الشرق الفرنسي»، وتمّ جلاء الفرنسيين واستقلال سوريا في ١٧ نيسان ١٩٤٦، لتبدأ مرحلة أخرى من التقلّبات والتبدلات السياسية في البلاد، وتبدأ معها مرحلة جديدة للصحافة السورية.

ثالثاً: مرحلة الانقلابات العسكرية ـ الجمهورية البرلمانية ـ الوحدة السورية المصرية

الانقلابات العسكرية:

بدأت مرحلة الانقلابات العسكرية في سوريا بعد أربع سنوات فقط من نيل البلاد استقلالها عن الانتداب الفرنسي، وافتُتح عهد الانقلابات هذا بانقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار / مارس ١٩٤٩، وبدأ عهد جديد من الانتقام من الصحافة السورية، فأُلغيت بالمراسيم صحف عدة منها: (الإنشاء) و(بردى) و(الفيحاء) و(الكفاح) و(الاستقلال العربي) و(النظام) و(الأخبار) و(الأنباء) و(المنار) و(الرأي العام) و(الشهباء) و(الحضارة) و(الإحسان) و(صوت الفرات) و(الأحرار)، وغيرها الكثير. أما الصحف التي لم يشملها الإلغاء فقد طالها سيف التعطيل لمدد متفاوتة مثل(القبس) و(الأيام) و(الشعب).

الانقلاب الثاني كان انقلاب سامي الحناوي في أغسطس ١٩٤٩، وأفرج الحناوي عن صحف (النضال) و(البعث) و(النذير) و(السوري الجديد)، ورأت صحف أخرى جديدة النور في زمن سلطته كـ (السماء) و(المنار الجديد) و(الكلب) و(دمشق المساء) و(الأسبوع) و(الفيحاء الجديد) و(اللواء) و(الدستور) و(الأمة العربية) و(القافلة) و(الشعاع).

ومن بعده، اختتم زمن الانقلابات العسكرية في تلك الفترة في سوريا بانقلاب أديب الشيشكلي عام ١٩٥١، الذي «أظهر عدم ارتياحه للصحافة بأن أعطى رئيس الدولة الحق بإلغاء رخصة كل مطبوعة دورية

في أحوال معينة، وقام بدمج بعض الصحف بالبعض الآخر كـ (الأيام) و(الإنشاء)، و(النضال) و(ألف باء)، و(الحضارة) و(الجيل الجديد). . و(اللواء) الناتجة من دمج (بردى) و(المنار)، و(الزمان) من (القلم) و(القبس)، و(الأنباء) من (الفيحاء) و(دمشق المساء)، و(النصر الجديد) من (النصر) و(الأخبار) وغيرها، ووجدت هذه الخطوة معارضة من الصحف، فكتبت (المنار الجديد) تقول: (الصحفيون في هذا البلد أصبحوا مضغة في فم كل حاكم فكلما تغيّر حكم بحكم أو تبدّل عهد بعهد، وضع الصحفيون أيديهم على قلوبهم ولبثوا ينتظرون مصيرهم الجديد ومستقبلهم الغامض)»[٢٢].

انتهى زمن الانقلابات عام ١٩٥٤ بهروب أديب الشيشكلي إلى البرازيل، واستلم قيادة هيئة الأركان العامة الزعيم شوكت شقير.

العودة إلى الجمهورية البرلمانية:

«قدّمت حكومة صبري العسلي عام ١٩٥٤ مشروع قانون يهدف إلى تنظيم مهنة الصحافة والعمل معاً، بما يتناسب مع أهداف الدستور، عن طريق إيجاد هيئة رسمية للصحافة في سوريا، وذلك بإنشاء نقابتين: نقابة واحدة لدمشق وحمص وحماة وحوران وجبل الدروز، ونقابة ثانية لحلب واللاذقية والفرات والجزيرة، وتحت عنوان تنظيم عمل الصحافة واستقلالها وصيانة كرامة المهنة. ولكن هذا المشروع

(٢٢) مجلة العربي - قرن وربع على الصحافة السورية ورق كثير وحبر غزير وحريّة قليلة http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=8360&ID=153

لم يرَ النور بسبب قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وشهدت تلك الفترة صدور صحف جديدة كـ (النضال) و(الأسبوع السوري) و(الأسبوع العربي) و(المختار) و(البيان) و(الجماهير) و(البناء الجديد) و(العلم) و(مراحل الجهاد) و(الشباب) و(العروبة) و(النور) وغيرها من الصحف التي سبقت إعلان الوحدة السورية ــ المصرية في ١٩٥٨ والتي استمرت حتى يوليو ١٩٦١»[٢٣].

الصحافة في زمن الوحدة السورية ــ المصرية:

خلال تلك الفترة كانت الصحافة تحت رقابة عسكرية طُبّقت على إقليمَي الجمهورية العربية المتحدة، «وأصدر رئيس الجمهورية (جمال عبد الناصر) القانون رقم ١٩٥ لتنظيم الصحافة في الإقليم السوري. وبموجب هذا القانون تمت غربلة الصحافة السورية عن طريق تنازل أصحاب الصحف عن امتيازات صحفهم أو عن طريق إلغاء الامتياز أو التوقف قبل صدور القرار، وطال ذلك ٥٨ مطبوعة، وربط إصدار الصحف والعمل بها بعد ذلك بترخيص من (الاتحاد القومي)، واعتُبر هذا القانون تأميماً للصحافة لا تنظيماً لها. وكُلّف رجال المباحث التابعون لعبد الحميد السراج تنفيذ هذا التنظيم على طريقتهم في الاعتقال والملاحقة والمصادرة. وقال عبد الغني العطري صاحب جريدة (الدنيا) في ذلك: (رجال التحرّي لا يجشمون أنفسهم مهمة منع عمّالي من تحضير العدد، بل كانوا ينتظرون حتى مساء الأربعاء

(٢٣) المصدر السابق.

من كل أسبوع وعندما تصبح المجلة جاهزة للتوزيع يشرّفون بسيارتهم الكبيرة، ويتناولون الأعداد بعد أن نسرق أو نهرّب منها ما أمكننا إلى بعض المشتركين والقرّاء بوسائل خاصة)»[٢٤].

(٢٤) المصدر السابق.

رابعاً: في عهد حزب البعث وحكم آل الأسد

مع وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا في ٨ آذار ١٩٦٣ بانقلاب عسكري، تشكّل ما يُعرف بـ«المجلس الوطني لقيادة الثورة»، وقد أصدر هذا المجلس بلاغات عدة متتالية من بينها البلاغ رقم ٤ والذي ينص على:

«اعتباراً من ٨/ ٣/ ١٩٦٣ وحتى إشعار آخر، يوقف إصدار الصحف في جميع أنحاء البلاد ما عدا الصحف التالية: الوحدة العربية ـ بردى ـ البعث، على أن تصدر بقية الصحف بإذن مسبق من المرجع المختص في وزارة الإعلام، وتتوقف المطابع عن طبع أي نشرة إلا بإذن من المرجع نفسه»[٢٥].

بعد ذلك بأيام قليلة، صدر المرسوم التشريعي (رقم ٤ تاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٦٣) الذي ألغى امتياز الصحف والمطبوعات الدورية، وختم وأغلق أماكن طبعها ومنع سماع أي دعوى بالتعويض عن هذا الإلغاء، كذلك صادر هذا المرسوم، لمصلحة الخزينة، المطابع وآلات الطباعة، «ونص على أن يجري بيعها أو توزيعها بين الوزارات والإدارات والمصالح العامة بقرار من مجلس الوزراء، كما نص على أن توضع الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لأصحاب الصحف الواردة أسماؤهم أو لأزواجهم وأولادهم في الخزينة ما لم تكن ملكيتهم لها قبل الثامن والعشرين من عام ١٩٦١، وصدر أيضاً القرار

(٢٥) هؤلاء حكموا سوريا /http://syrianleaders.com/history/236/8-1963

رقم ١٥٤ تاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٣ منع بموجبه عدداً كبيراً من الصحفيين والمحررين من مزاولة المهنة، وقد شمل الإلغاء عدداً كبيراً من الصحف التي تصدر في مدن سورية متعددة.

وبذلك بقيت الصحف التي تصدر برعاية وتوجيه من الدولة ـ النظام البعثي ومؤسساته الرسمية هي الوحيدة على الساحة السورية وهي في دمشق: ١ ـ جيش الشعب، ٢ ـ مجمع اللغة العربية، ٣ ـ التمدن الإسلامي، ٤ ـ جريدة الرياضة، ٥ ـ مجلة المعرفة، ٦ ـ طبيبك، ٧ ـ الثقافة، ٨ ـ القانون، ٩ ـ المجلة العسكرية، ١٠ ـ المعلم العربي، ١١ ـ الحوليات الأثرية، ١٢ ـ البعث، ١٣ ـ الوحدة العربية، ١٤ ـ بردى.

وفي حلب: ١٥ ـ الكلمة، ١٦ ـ الضاد، ١٧ ـ اليقظة. في حمص: ١٨ ـ جريدة حمص. في دير الزور: ١٩ ـ صوت الفرات»[٢٦].

أما أسماء الصحف والمجلات التي صدرت بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ وكلها صادرة عن جهات رسمية في دمشق فهي:

الصحف:

الثورة (مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع) ـ تشرين (مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة) ـ الوطن (الشركة العربية للنشر والتوزيع) ـ الموقف الرياضي (مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة) ـ

(٢٦) المصدر السابق

كفاح العمال الاشتراكي (الاتحاد العام لنقابات العمال) ـ نضال الفلاحين (الاتحاد العام لنقابات الفلاحين) ـ الجماهير العربية (مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة).

المجلات:

العمران (وزارة الشؤون البلدية والقروية) ـ الفتوة (القيادة العامة للحرس القومي) ـ مجلة طب الأسنان العربية (الرابطة النقابية لأطباء الأسنان) ـ الموقف العربي (مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة) ـ الأجواء (شركة الطيران العربية السورية) ـ الاقتصاد (المؤسسة الاقتصادية السورية) ـ سورية العربية (مؤسسة الوحدة) ـ الثورةالزراعية (وزارة الإصلاح الزراعي) ـ الطيران المدني (المديرية العامة للطيران المدني) ـ التبغ (المديرية العامة لإدارة التبغ) ـ المجمع العربي الاشتراكي (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) ـ الطابع العربي (النادي السوري لهواة الطوابع) ـ الطليعة (دار البعث) ـ الشرطة (إدارة التوجيه المعنوي) ـ رافع (مؤسسة الوحدة) ـ الشبيبة (اتحاد شبيبة الثورة) ـ جيل الثورة (الاتحاد الوطني لطلبة سورية) ـ أسامة (وزارة الثقافة) ـ حصاد الطلبة (الاتحاد النسائي) ـ المرأة العربية (الاتحاد النسائي) ـ الجندي العربي (وزارة الدفاع)[٢٧].

هكذا بدأ العهد البعثي باحتكار الصحافة السياسية وغير السياسية بيد الحزب الحاكم لناحية القرار بالسماح لهذه الصحيفة أو منع تلك

(٢٧) المصدر السابق.

المجلة. والجدير بالملاحظة والذكر أن هذا الاحتكار والتضييق على الحريات الإعلامية استمر في سوريا حتى اليوم، رغم اندلاع الانتفاضة الشعبية وانتزاع السوريين بعض المكتسبات وخصوصاً في المجال الإعلامي، وبقيت هيمنة الحزب والدولة على وسائل الإعلام هي الصبغة العامة في سوريا منذ عام ١٩٦٣ حتى اليوم، علماً أن المرحلة الحالية شهدت بعض الانفتاح والسماح بصدور صحف ومجلات أخرى، ولكنها وإن لم تكن سلطوية بشكل مباشر وواضح، إلا أنها تدور في فلك السلطة الحاكمة وقريبة من هذه السلطة كما سنرى في السياق.

ومع وصول حافظ الأسد إلى السلطة وإلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧١، بدأ النظام السياسي والأمني في سوريا يتحول من سلطة الحزب الحاكم، الذي هو حزب البعث العربي الاشتراكي، إلى سلطة الفرد التي تم تكريسها لاحقاً، وبقي الحزب القائد للدولة والمجتمع هو حزب البعث، وأصبح حافظ الأسد هو الأمين القطري لحزب البعث الحاكم، والحاكم الفرد والوحيد لسوريا حتى وفاته عام ٢٠٠٠، وانعكس ذلك طبعاً على الإعلام والصحافة والحريات بشكل عام في سوريا، وبشكل أكثر سلبية وأكثر مركزية لناحية القرار السياسي والأمني مما كان عليه الحال إبان انقلاب البعث وفي عهد السلطات السياسية التي سبقته.

وفي عهد حافظ الأسد تمركزَ ولاء الصحف المسموح بها في سوريا بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣، وتحوّلت من الدوران في فلك حزب

البعث الحاكم فقط إلى تمجيد وتقديس الفرد أيضاً والمشاركة في طقوس عبادته، وكانت الصحف السورية وخصوصاً الصحف الثلاث الرسمية الشهيرة (البعث والثورة وتشرين)، وما يتفرع عن المؤسسات التي تُصدر هذه الصحف في المحافظات، ذات مهمة ومسؤولية أساسية قبل أي مهمة أو مسؤولية صحفية أخرى، وهي تقديم الفرد ـ الحاكم ـ الإله إلى الجمهور السوري كما يقدِّم هذا الحاكم نفسه لهم.

هكذا صارت الصحف الثلاث الرسمية صورة عن بعضها، تبدأ خبرها الرئيسي وبالمانشيت العريض عن مراسيم وقرارات ولقاءات رئيس البلاد، حافظ الأسد، ثم تليه باقي الأخبار المحلية والعربية والدولية في الدرجة الثانية مهما كانت أهمية هذه الأخبار. يقول الكاتب اللبناني حازم صاغية:

«الصحف الوطنية الثلاث في سوريا لا تخالف واحدتها الأخرى إلا مخالفة الجملة الفعلية للجملة الإسمية. ففي واحدة (يعلن السيد الرئيس . .) وفي الأخرى (السيد الرئيس يعلن. .). أما أن يعلن غيره فمتروك لصحافة الانشقاق تحت الأرض»[٢٨].

والحال، أن صحافة الانشقاق تحت الأرض هذه، وهي صحف ومنشورات المعارضة، لم تكن معدومة وغائبة بالمطلق رغم منعها في إطار منع العمل السياسي وملاحقة المعارضين والمثقفين المعارضين العاملين في الحقل الثقافي والسياسي في عهد الأسد الأب، فكانت

(٢٨) نانسي ليست كارل ماركس، حازم صاغيّة ص ٢٨٦ / دار الساقي.

للمعارضة السورية المحظورة صحفها ومنابرها ونشراتها الثقافية والسياسية والحزبية السريّة، مثل جريدة (الراية الحمرا) الناطقة باسم حزب العمل الشيوعي المحظور، وجريدة (الرأي) للحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي المحظور أيضاً، وجريدة (الموقف الديمقراطي) التابعة للتجمع الوطني الديمقراطي في سوريا.

توقفت جريدة «الراية الحمرا» عن الصدور عام ١٩٩١بعد اعتقال أغلبية كوادر الحزب ولجنته المركزية، ويُصدر حزب العمل الشيوعي حالياً نشرة شبه دورية تحت اسم (الآن).

المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات:

استُحدثت هذه المؤسسة بالمرسوم الجمهوري رقم ٢٤ لعام ١٩٧٥، وكانت هذه المؤسسة تُشرف على رقابة المطبوعات الداخلية وتلك التي ترِد من خارج البلاد، «وقد نصّ قانون إحداثها على أنها المؤسسة الوحيدة المصرَّح لها توزيع المطبوعات في سوريا، ويشكَّل مجلس إدارتها من مسؤولين في وزارة الإعلام والجيش وحزب البعث، وأعطاها صلاحية الرقابة على المطبوعات ورفض توزيع أي مطبوعة أو تحديد كمية توزيعها دون أي رقابة أو دور للناشر أو الموزع»[٢٩]، وهي تشكّل بذلك حلقة أساسية من حلقات ضبط الإعلام والأفكار في سوريا.

(٢٩) انور البني/ الحوار المتمدن/ الآلية القانونية لهيمنة حزب البعث في سوريا
http://www.ahewar.org/DEBAT/show.art.asp?aid=25146

قانون اتحاد الصحفيين السوريين:

صدر قانون اتحاد الصحافيين رقم ١ لعام ١٩٩٠. وقد نصّ في المادة ٣ منه على أن «اتحاد الصحفيين هو اتحاد مؤمن بأهداف الأمة، الوحدة والحرية والاشتراكية، ملتزم بالعمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته».

كما نص في المادة ٥٤ على أنه «يعاقب الاتحاد كل عضو يخرج عن أهداف الاتحاد».

على هذا الشكل كان احتكار الصحافة السورية بيد السلطة البعثية الحاكمة، وعلى نطاق أضيق بيد الفرد، رئيس البلاد، مع التركيز على وجوب كون أي صحفي مؤمناً بأهداف الحزب في (الوحدة والحرية والاشتراكية)، وكان ذلك أيضاً يجد انعكاسه حتى في الإعلام المرئي والمسموع، حيث كانت هناك محطتا تلفزيون فقط في سوريا وهما بالضرورة محطتان حكوميتان رسميتان لا يختلف مضمونهما المرئي عن مضمون الصحف المقروءة إلا من ناحية اللغة التي تُسرد بها الوقائع وإخراج البيانات الحزبية بشكل مرئي، إذ تقدّم المادة والحدث كما تريدهما السلطة الحاكمة والإيديولوجيا (النضالية البعثية) التي يرعاها (الأب القائد)، وليس كما حدثت تلك الوقائع على الأرض فعلاً.

ومع وفاة حافظ الأسد واستلام ابنه بشار رئاسة الجمهورية «بالتوريث»، بدا للكثير من السوريين بمن فيهم المثقفون والكتّاب

والصحفيون السوريون المعارضون، أن الإصلاح السياسي والحريات سيكون لها مستقبل قريب في سوريا تبعاً لوعود الإصلاح التي جاء بها الرئيس الجديد، وشهدت تلك الفترة ازدهار مجموعة من المنتديات والكتابات لصحفيين وكتّاب ومثقفين سوريين تتناول مساءل نقدية حساسة في النظام وبنيته، ولكنها كانت تنشر في صحف لبنانية وعربية وليس في الصحافة السورية التي مات حافظ الأسد ولم يكن معروفاً منها سوى الصحف الثلاث المذكورة سابقاً.

وفي العام ٢٠٠١، أي بعد عام واحد من استلام بشار الأسد السلطة في سوريا، صدر المرسوم التشريعي رقم ٥٠، والخاص بحرية المطبوعات والمكتبات، والذي كان إيذاناً بالسماح لمطبوعات وصحف ومجلات غير رسمية وغير حكومية بالصدور في سوريا ومن داخلها فقط، وجاء في بعض مواده:

«المادة ١٠: للوزير أن يمنع دخول أو تداول المطبوعات الخارجية إذا تبيّن أنها تمسّ السيادة الوطنية أو تخلّ بالأمن أو تتنافى مع الآداب العامة.

المادة ٥١/أ/ : يعاقب من ينقل الأخبار غير الصحيحة أو ينشر أوراقاً مختلقة أو مزوّرة منسوبة كذباً إلى الغير بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من خمسمائة ألف ليرة سورية إلى مليون ليرة سورية، أو بإحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالحد الأقصى للعقوبتين معاً إذا كان النشر أو النقل قد تمّ عن سوء نيّة أو سبّب إقلاقاً للراحة العامة أو تعكيراً للصِّلات الدولية، أو نال من هيبة الدولة أو مسّ

كرامتها أو مسّ الوحدة الوطنية أو معنويات الجيش والقوات المسلحة أو ألحق ضرراً بالاقتصاد الوطني وسلامة النقد ما لم ينطبق الفعل على عقوبة أشد»[٣٠].

وقد حصل الفنان ورسام الكاريكاتور والكاتب السوري علي فرزات عام ٢٠٠٠ على ترخيص لإصدار جريدة أسبوعية أسماها (الدومري)، وعُرفت هذه الجريدة بنقد ساخر للسلطة السورية لم تعرفه الصحافة السورية من قبل، فكان أن أُغلقت الجريدة لاحقاً ومُنع إصدارها بناء على قرار وزير الإعلام حينئذٍ، عدنان عمران، رقم ٦٠٦١ الصادر في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٣، بحجة «مخالفتها لقانون المطبوعات، وبالتالي، منع أي مطبعة من طباعة صحيفة الدومري»[٣١].

كما سُمح لأحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) بإصدار صحفها الخاصة بها، فصدرت ثلاث صحف أسبوعية، هي (صوت الشعب) للحزب الشيوعي السوري/ جناح خالد بكداش، و(النور) للحزب الشيوعي السوري / جناح يوسف فيصل، و(الوحدوي) لحركة الوحدويين الاشتراكيين بزعامة فائز اسماعيل. وللتوضيح، فإن (الجبهة الوطنية التقدمية) تشكلت بعد استلام حافظ الأسد قيادة البلاد، وهي ائتلاف مجموعة أحزاب قومية وماركسية مؤيدة بطرحها السياسي ومواقفها للنظام السوري.

---

(٣٠) موقع نساء سوريا/ المرسوم التشريعي رقم ٥٠ للعام ٢٠٠١ الخاص بحرية المطبوعات والمكتبات/ http://www.nesasy.org/-79/44-50-2001

(٣١) علي فرزات يروي حكاية «الدومري» التي لم تندمل بعد / سيريا نيوز http:// www.syria-news.com/var/articlem.php?id=2350

انتهى ربيع دمشق بشكل تقريبي عام ٢٠٠٢ مع اعتقال كتّابه وصحافييه ورموزه الثقافية والسياسية ومحاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة بتهم ليس أقلّها: (التسبب بوهن نفسية الأمة وإضعاف الشعور القومي).

وفي عام ٢٠٠٥ صدر «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» الداعي إلى تغيير النظام الحاكم في سوريا، وتبعته وثيقة صدرت في ٢٠٠٦/٠٥/١٢ وقّعها مثقفون وكتّاب سوريون ولبنانيون حملت عنوان «إعلان دمشق بيروت ـ بيروت دمشق»، تتحدث عن ضرورة استقلال لبنان وديمقراطية سوريا والعلاقة بين الشعبين بمعزل عن النظام السوري وحلفائه في لبنان، وكان أن اعتقل أبرز الموقّعين على هذا البيان وهم من الكتّاب والمثقفين السوريين المعروفين بدورهم في ربيع دمشق عام ٢٠٠٠، وفي معارضة النظام وكتاباتهم الجريئة، وكان من أبرزهم المحامي أنور البني والكاتب ميشيل كيلو.

وقد شهد عام ٢٠٠٦ تنامياً لمنع الصحف والمطبوعات من الدخول إلى سوريا، حيث «شهد العام ٢٠٠٦ ازديادا واضحا في منع المطبوعات من الدخول الى سوريا، إما بشكل دائم أو بشكل متقطع بحسب المواد المنشورة في العدد. ومن الصحف التي مُنعت نهائياً من الدخول (النهار) اللبنانية و(المحرر العربي) اللبنانية، و(الشرق الأوسط) اللندنية، والتي كانت تكتب في إحدى زواياها الدائمة وزيرة المغتربين السورية آنئذٍ بثينة شعبان! وكذلك العديد من الصحف العراقية، وكانت جريدة (الحياة) اللندنية تتعرض للكثير من حالات

منع الدخول المؤقت بحسب المواد المنشورة فيها، وكذلك بعض الصحف الأجنبية الفرنسية والبريطانية والأمريكية»[٣٢].

وبالعودة إلى معتقلي «إعلان دمشق بيروت ـ بيروت دمشق»، فقد تعرّض بعض المعتقلين لحملة تشهير لم تكن جديدة بحق معارضي النظام ومناوئيه، حيث نشرت الصحفية ماريا معلوف في صحيفة الثورة بتاريخ ١١/ ٧/ ٢٠٠٦ مقالاً جاء فيه:

(إن الوقائع تثبت يوماً بعد يوم كلام الرئيس الأسد حول تلك المؤامرات التي أصبحت تحاك من لبنان ضد سورية وصار لبنان ممرّاً ومستقرّاً لتلك المؤامرات.. وإلا فماذا يعني ما حصل بين مروان حمادة وميشيل كيلو في اجتماع قبرص؟ .. ما أثبتته التحقيقات هو حصول كيلو على مبالغ من حمادة وُزّعت على الذين وقّعوا على إعلان بيروت ـ دمشق).

كان التعامل مع الخارج وتقاضي أموال منه هو تهمة سهلة من قبل النظام السوري لمعارضيه، وهي تهمة اعتُقل بموجبها معارضون كُثُر وكتّاب وصحفيون كُثرُ كانوا يعملون مع صحف في خارج سوريا. لا نعلم إن كان اللقاء بين مروان حمادة وميشيل كيلو قد حصل فعلاً، إلا أن ذِكره في هذا السياق لم يكن الهدف منه بالطبع المحافظة على (نفسية الأمة) من (الوهن) و(الحفاظ على الشعور القومي) وفقاً للمصطلحات السلطوية الرائجة، بقدر ما كان تسويغاً لاعتقال المثقفين

(٣٢) حالة الإعلام وحرية التعبير في سوريا / تقرير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير http://scm.bz/?page=category&category_id=78

والكتّاب والناشطين وقتها بتهمة (الخيانة والتعامل مع الخارج وتقاضي أموال منه).

وكتب ميشيل كيلو وقتها رداً من سجنه لم توافق صحيفة الثورة على نشره، رغم أن تناول ميشيل كيلو والهجوم عليه من قبل ماريا معلوف جاء على صفحات هذه الجريدة التي منعت عن ميشيل كيلو حق الرد على صفحاتها، فكان أن تحول المقال إلى رسالة أرسلها ميشيل كيلو من سجنه ونشرت على مواقع إلكترونية عدة، وجاء فيها:

(إنني لم أكن يوما في قبرص، لم أزرها إطلاقاً في أي يوم من حياتي، ولم ألتقِ الوزير حماده سواء في قبرص أو في بيروت، ولم أتعرّف عليه أو يتعرّف عليّ في أية مناسبة وأي ظرف. كما أن التحقيق معي لم يتطرّق إطلاقاً لقبرص أو للسيد حماده، مع أنني أنتهز هذه الفرصة كي أُبدي دهشتي من معرفة صحفية لبنانية بنتائج تحقيق أمني سري سوري، ومن السماح لها بنشر نتائجه على صفحات جريدة سورية، علماً بأن قضيتي رهن القضاء، ونشْر ما نشرته السيدة ماريا معلوف يقع تحت طائلة العقاب، وجريدة الثورة تعرف هذا جيداً، وتعرف أنها بنشره اعتدَت على سيادة القضاء، وأسهمت في تشويه سمعتي أمام الرأي العام السوري، الذي أثق بأنه لا يصدّق ما يُنشر في صحيفة الثورة أو في غيرها من صحف النظام الصفراء.

مهما يكن من أمر فإنني سأقاضي السيدة ماريا معلوف وجريدة الثورة، وسأُجبرها بقوة القانون على ذكر مصدر معلوماتها، كي أجرّه بدوره إلى القضاء. وأناشد بهذه المناسبة، كل من وقّعوا الإعلان ممن

تطاولت السيدة معلوف على سمعتهم أن يبادروا إلى مقاضاتها وجريدة الثورة في لبنان وسوريا، كي لا تقضي علينا الدعارة السياسية، التي استشرت وتفاقمت خلال السنوات الأربعين الماضية في البلدين).

وكان قاضي الإحالة أصدر قراراً بإخلاء سبيل ميشيل كيلو بتاريخ ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٦، إلا أن المحامي العام الأول في دمشق مروان اللوجي ألغى هذا القرار ووجّه تهماً جديدة إلى كيلو، وعقد جلسة فصل فيها الدعوى بهذه التهم يوم ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٦، حيث وافق أن كان ذلك اليوم يوم عطلة قضائية ولا يجوز إصدار أحكام خلاله، وألغي على أثره قرار إخلاء السبيل. كما أحيل ميشيل كيلو الى القضاء العسكري بتاريخ ٦/ ٣/ ٢٠٠٧ ليحاكَم بموجب الفقرة ب من المادة ١٥٠ من القانون الجنائي العسكري والتي تنص على أنه: «يعاقَب بالسجن المؤقت لمدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من ينشر مقالاً سياسياً أو خطبة سياسية بقصد الدعاية أو الترويج لحزب أو جمعية أو هيئة سياسية محظورة»[٣٣].

الصحافة الإلكترونية:

مع دخول شبكة الانترنت إلى سوريا في أواخر التسعينات من القرن الماضي، طوّرت السلطة السورية وسائل وآليات لمراقبة المواقع الإلكترونية الإخبارية وغير الإخبارية منها، بشكل يشبه آلية مراقبتها ومنعها لوسائل الإعلام غير الرسمية والتي لا توافق توجهاتها السياسية

(٣٣) المصدر السابق.

والأمنية، وفي بعض الحالات التي لا تخضع للرقابة المباشرة والمسبقة، تتم محاكمة الشخص المعني بعد نشره للموضوع الذي يشكل خطاً أحمر للسلطة، «كما حصل مع الصحفي محمد غانم مؤسس ومدير موقع سوريون في ٢٠٠٦/٠٣/٣١، والذي اعتُقل على خلفية مواد إعلامية نُشرت على موقعه، وحوكم أمام محكمة عسكرية بتهمة تحقير رئيس الدولة وإثارة النعرات الطائفية والحطّ من هيبة الدولة، ثم حُكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر»[٣٤].

والقائمة تطول، كما الحديث، عن الصحافة الإلكترونية ومصاعبها والرقابات عليها في سوريا، بشكل تتساوى فيه من ناحية المعاناة والتضييق والاعتقالات مع الصحافة التقليدية والورقية.

(٣٤) المصدر السابق.

خامساً: الإعلام والصحافة في سوريا بعد الثورة

الإعلام وبداية الاحتجاجات:

في تصريح له إلى صحيفة «وول ستريت جورنال» في كانون الثاني عام ٢٠١١، وفي ظل أجواء الثورات العربية في مصر وتونس، قال بشار الأسد ما معناه أنه ليس هناك سخط على النظام في سوريا أبداً، وأن تونس ومصر مختلفتان عن سوريا.

وبعد محاولات عدة من قبل ناشطين سوريين لخلق احتجاجات وتظاهرات وتجمعات في مناطق عدة من العاصمة دمشق، نجح هؤلاء في الخروج بتظاهرة تضم عشرات الناشطين والمثقفين والكتّاب والصحفيين السوريين المعارضين في ١٥ آذار ٢٠١١، ولتمتد الحركة الاحتجاجية وتنطلق بشكل موسع من مدينة درعا لاحقاً في ١٨ آذار ٢٠١١ إلى الكثير من المناطق والمدن والبلدات والقرى السورية.

وغنيّ عن القول، أن أجواء قمع الحريات الإعلامية والصحفية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق كانت سترتدّ بشكل عكسي على الثورة السورية منذ بدايتها، ويعود ذلك برأينا لسببين:

الأول: أن الإعلام السوري الرسمي الذي أدمن ولمدة ٤٠ عاماً تمجيد العائلة الحاكمة ومن بعدها الحزب الواحد، لا يمكن أن يتعامل بمهنية وتغطية موضوعية لمطالب المعترضين عليه والمطالبين بالحرية والعدالة والخلاص من حكم الفرد الواحد والحزب الواحد، إلا إذا كان هناك قرار سياسي سلطوي بالتغيير في البلاد، وهو ما لم يحصل. هكذا، مارس الإعلام السوري التعتيم الكبير على حراك السوريين

ومطالبهم، ونقَل صورة مختلفة تماماً عن تظاهراتهم وتجمعاتهم وبدأ فوراً بالحديث عن مؤامرة تستهدف البلاد.

والثاني: افتقاد السوريين الخبرة والآليات الاحترافية في العمل الإعلامي والصحفي ونقل الأخبار بعد عقود طويلة من مصادرة حياتهم وإعلامهم وقدراتهم. وانعكس هذا في بداية الثورة السورية على أداء هؤلاء الناشطين الذين يكاد يكون كل منهم إعلامياً يعمل على توثيق الخبر ونقله.

بدأ السوريون يعملون بآليات ووسائل تقنية بسيطة هي الوحيدة المتاحة بين أيديهم في بداية الثورة، وكان التصوير ونقل الأحداث والوقائع يتمّان بكاميرات عادية، وغالباً بواسطة أجهزة الهاتف الخليوي المحمول، والتي كانت الوسيلة الأساسية بدايةً لنقل أخبار ثورتهم ويومياتها إلى خارج الحدود المغلقة في وجه أي إعلام، والتي يُفترض ألاّ يخرج منها، وفقاً للنظام السوري وتعامله مع الإعلام والإعلاميين المعارضين، أي خبر أو فيديو أو صورة إلا ما يسمح به النظام وما يخدم به خطابه عن المؤامرة والعصابات الإرهابية المسلّحة والجماعات السلفية التي لوّح بها منذ آذار ٢٠١١.

تطوّرت تلك الأدوات وآليات العمل والتغطية الإخبارية والتوثيقية مع استعمال الناشطين الإعلاميين السوريين المعارضين لهواتف الثريا والإنترنت الفضائي، وسهّل ذلك قدرتهم على التواصل والتشبيك مع وسائل الإعلام وخصوصاً الفضائيات العربية التي كانت تهتم بتغطية الحدث السوري «الجزيرة، العربية، France 24» وغيرها.

ولكن، في المقابل، ترافق هذا الانفتاح الهائل والمفاجئ الذي حصل، وهو انفتاح على احتمالات الحرية التي طالب بها السوريون، مع قليل من الحِرَفية للعاملين الجدد في الحقل الإعلامي والصحفي والتوثيقي، وليس بالضرورة لمن لهم باع قديمة في الصحافة المعارضة للنظام، وشاهدنا أحياناً غياباً للموضوعية وحضوراً أكبر للانفعال بالحدث والمبالغة في نقله وفق ما يمليه الموقف من النظام أحياناً، وليس على أرضية الموقف من الحقيقة دائماً، وحدث أن الكثير من الإعلاميين والناشطين والمصوّرين نقلوا أنباءً مبالغاً فيها أو غير صحيحة في بعض الأحيان، ونتذكر هنا حادثة تناقلها الناشطون السوريون وانتشرت كثيراً بعد اكتشاف حقيقتها وهي «قضية المدوّنة أمينة عبدالله، والتي كانت تكتب في مدوّنتها الخاصة والمسماة ـ فتاة مثلية في دمشق ـ عن الأحداث والانتهاكات، وقالت إنها تعرّضت للاعتقال من قبل أجهزة الأمن السورية، وتابعتها وسائل إعلام أجنبية كثيرة كونها تكتب باللغة الانكليزية، ولكن سرعان ما اتضح أن قضيتها كانت ملفقة وأن كاتبها رجل أربعيني يدعى طوم ماكماستر يتابع دراسته في اسكوتلندا»[٣٥].

الفايسبوك والثورة السورية:

تعرّضت ثورات الربيع العربي للكثير من محاولات السخرية والتشهير بصانعيها وشبابها من قبل الأنظمة الحاكمة، مرات عبر اتهامهم في

(٣٥) التقرير السنوي لمركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية- سكايز عام ٢٠١١ / ص ١٦.

وسائل إعلام هذه الأنظمة سواء على ألسنة إعلامييها أو بأقلام صحافييها بأنهم «مجموعة من الشباب الهائج الذي لا بوصلة لديه»، ومرات أخرى من خلال الادعاء أن ثوراتهم هي «مجرد ثورات فايسبوك لا أكثر ولا أقل». «ثورات الفايسبوك» مصطلح واتهام يشير بحد ذاته إلى الدور المهم لـ «الفايسبوك»، إن لم يكن على مستوى تجميع أفكار الشباب والمساعدة في انتظام تحركاتهم الميدانية والسلمية في البدايات، فعلى الأقل على مستوى القلق الذي شكّله هذا الموقع ومعه طبعاً، «تويتر» و«يوتيوب»، للأنظمة العربية، لدرجة أنه صار اتهاماً تنسب كل التحركات الشعبية والانتفاضات والثورات العربية إليه.

كان موقع «فايسبوك» محجوباً قبل الثورة السورية بأشهر، مثله مثل الكثير من المواقع الإخبارية والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى. وقبل انطلاق الحراك الثوري في سوريا في آذار ٢٠١١، ومع بداية الانتفاضات العربية في تونس ومصر، وما تبيّن من دور كبير لـ «الفايسبوك» في تنسيق وتنظيم تحرك الشباب العربي وتبادل أفكاره ومشاريعه وخططه في التحرك الميداني، تمّ فك الحظر والحجب عن هذا الموقع الذي كان ناشطون سوريون ومثقفون وصحفيون لا يجدون صعوبة في الدخول إليه بطبيعة الحال عبر مواقع كسر البروكسي التي تتغلب على أي موقع محجوب من قبل السلطات السورية.

يوم الغضب الذي أعلنه ناشطون سوريون في ٥ شباط ٢٠١١ في محاولة لخلق حركة احتجاجية سوريّة في مناخ الثورات العربية في

تلك الفترة، كان عبارة عن دعوة تناقلها الناشطون عبر «الفايسبوك» أساساً ووجدت صدىً إعلامياً وسياسياً كبيراً رغم أنها لم تتطور إلى يوم غضب فعلي احتجاجي على الأرض. كان ذلك بداية ضرب السلطات السورية ناقوس الخطر والقلق من وسائل التواصل الاجتماعي وعلى رأسها «الفايسبوك»، ويرجّح مطّلعون وناشطون أن فك الحظر من قبل الأمن السوري عن تداول موقع «فايسبوك» في سوريا على شبكة الانترنت كان ضمن إطار تسهيل متابعة ورصد كل الدعوات إلى التظاهر والاحتجاج والاعتراض الميداني والسياسي على النظام، وربما أيضاً لضرورة خلق مناخ افتراضي مؤيّد للنظام السوري في مواجهة المناخ المعارض له والداعي إلى الثورة ضده.

لكن، من الواضح أن دور «الفـــايسبوك» في الثورة السورية كان أقل من دور «اليوتيوب»، رغم دور «الفايسبوك» وفاعليته في التنسيق والتنظيم والدعوات إلى الاحتجاجات ومواعيد التظاهرات، وتبادل المواعيد للقاءات الســياسية والتظاهرات عبر الصفحات والمجموعات المغلقة فيه. ذاك أن «اليوتـيوب» لعب دوراً أكبر في سوريا منه في أي بلد عربي آخر، وانتشر التعامل معه ونشر فيديوهات عليه من داخل ســوريا أكثر من أي بلد عربي شـــهد ثورة ضد النظـام الحاكم فيه، وقد كان ذلك بسبب ندرة أي تغطية إعلامية من خارج مؤسسات النظام السوري وحلفائه، وأيضاً بسبب حجم العنف والموت والقتل الذي ازدهر في سوريا، للأسف، والذي كانت مقاطع الفيديو المنشورة على «اليوتيوب» توثقه في يوميـات القتل الســوري، لكي يبقى صادماً لذاكرة جمعية مستقبلية بين السوريين، فيثير مكنوناتها كلما شارف الجرح على

الالتئام بعد أن تضع المعركة الدائرة في سوريا اليوم أوزارها.

ولعلّ من أبرز صفحات «الفايسبوك» التي اشتهرت بمتابعتها وتغطيتها للأحداث الدائرة منذ بداية الثورة كانت صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد»، والتي كان منوطاً بها تسمية أيام الجمعة التي تشهد تظاهرات سلمية في البلاد، وفقاً لتصويت مفترض يقول المشرفون عليه إنه تصويت نزيه. اللافت أن تسميات بعض أيام الجمعة وفقاً للتصويت على «الفايسبوك» اتجهت مع بدايات تحوّل بعض الحراك السلمي إلى عمل مسلح، نحو تسميات طائفية واضحة على الأقل من ناحية الاحتمالات المطروحة للتصويت، مثل «جمعة الجهاد» و جمعة «ثورة تطفئ نار المجوس» وغير ذلك من تسميات طائفية ومقترحات متعمدة من قبل مديري الصفحة، الأمر الذي أثار سخطاً شديداً واحتجاجاً ورفضاً للتسميات وللقائمين عليها من قبل ناشطين ومثقفين وكتّاب ومعارضين عموماً.

على صفحته في «الفايسبوك» كتب الكاتب السوري ياسين الحاج صالح رداً على تلك الصفحة:

«يجب ألاّ نوفّر أي جهد لانتزاع تسمية أيام الجمعة من صفحة (الثورة السورية ضد بشار الأسد). تسمية أيام الثورة هي بمثابة وضع يد رمزي على الثورة وخصخصة إيديولوجيّة لها، تسجّلها باسم تيار إيديولوجي محدد، أي: خصخصة الثورة السورية، وهذا لم يعد ممكناً الاستمرار في السكوت عليه.

هؤلاء يفكرون في تسمية الجمعة القادمة (جمعة إعلان الجهاد). هذا، وإلى جانب وضع اليد على الثورة وخصخصتها، رسالة شديدة السوء لعموم السوريين وللعالم ككل. وهي خلافاً لما يظنه أصحاب هذا الاقتراح لا تخاطب إلا أقلية محدودة من السوريين، وهي أقل حتى من أن تكون تسمية طائفية.

لكن، بدلاً من التذمر يجب أن نُصرّ على أن الثورة هي ثورة السوريين جميعاً، ولكلٍّ الحق في أن يرى كيفية مشاركته وانخراطه بها، وأن نقترح تسميات قوية تخاطب وتجمع الشعب السوري وتعكس الالتزام الجذري بالثورة حتى النهاية ».

إلى ذلك، انتشرت صفحات معارضة أخرى منضوية في الثورة ضد النظام وحازت شهرة واسعة وانتشاراً كبيراً وعدداً أكبر من المعجبين بها والمتابعين لها، منها مثلاً:

«المؤامرة الكونية ضد بشار الأسد ـ الثورة الصينية ضد طاغية الصين ـ لجان التنسيق المحلية ـ اتحاد تنسيقيات الثورة. . . . ».

ولا ننسى طبعاً دور «الفايسبوك» باعتباره المنبر الإعلامي لكل تنسيقية موجودة في سوريا في فترة ازدهار التنسيقيات ونموها، والتي كانت مهمتها تتلخص في الجانب التنظيمي للحراك في مناطقها والدعوة اليه، وأيضاً في الجانب الإعلامي الذي يغطي الأحداث ويتابعها وينقل عن صفحات أخرى آراء ومقالات متنوعة عما يحدث في البلاد.

انتهاكات بالجملة:

عام ٢٠١١:

كان واضحاً منذ بداية الثورة، أن النظام لن يتساهل، لا على مستوى المؤسسات ولا على مستوى الأفراد، مع أي صوت يغرّد خارج منظومته الإعلامية التي تتكلم بدورها بلسان منظومته الأمنية. ولذلك، وإلى جانب التضييق والمنع اللذين طالا وكالات ومحطات ووسائل إعلام غير سورية، تعرض ناشطون إعلاميون ومثقفون وصحفيون وكتّاب سوريون انحازوا إلى الثورة السورية، لعقوبات ممنهجة من النظام السوري، بدءاً بالتهديد وانتهاء بالتصفية والقتل. فمثلاً وعلى سبيل المثال لا الحصر:

منع النظام السوري معظم مراسلي المحطات التلفزيونية ووكالات الأنباء العالمية من الدخول إلى سوريا لتغطية ما يحدث وما يتعرض له السوريون من انتهاكات على يد السلطة، «وبتاريخ ٢٢ آذار / مارس ٢٠١١ اعتقل الأمن السوري ثلاثة صحافيين يعملون في (وكالة الصحافة الفرنسية) ووكالة (أسوشيتد برس) أثناء محاولتهم تغطية الاحداث في درعا، واعتقل مدير مكتب وكالة (رويترز) في عمّان سليمان الخالدي في مدينة درعا أيضاً، كما اعتقلت مراسلة قناة (الجزيرة) دوروثي بارفاز بتاريخ ٢ أيار/ مايو ٢٠١١ أثناء دخولها إلى سوريا»[٣٦].

(٣٦) المرجع السابق ص ١٤.

كما اعتقل الكثير من الكتاب والصحفيين في هذا العام، مثل عامر مطر وجورج بغدادي والصحفي الجزائري خالد مهند والكاتب فايز سارة والإعلامي محمد دغمش، واعتقل بتاريخ ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١١ أكثر من ١٥ صحفياً وفناناً وكاتباً في تظاهرة واحدة خرجت تحت شعار «مثقفون من أجل سوريا» في دمشق، من بينهم إياد شربجي وبلند حمزة وريما فليحان ومحمد ملص ومي سكاف ومجدولين حسن ونضال حسن وباسل شحادة (هذا الأخير قُتل عام ٢٠١٢ بنيران النظام السوري في حمص) وآخرون غيرهم. . . كما منعت السلطات السورية دخول عدد من الصحف اللبنانية والعربية إلى سوريا، وسُحبت أعداد صحيفة «بلدنا» من الأسواق بسبب مقال قوي ولاذع للصحفي بسام جنيد ينتقد فيه أداء حزب البعث الحاكم، فيما قُتل المصوّر باسل السيد برصاصة في رأسه في حي بابا عمرو. . . وغير ذلك من منع واعتقالات وعمليات قتل موثقة. . . .

عام ٢٠١٢:

تراجعت المرحلة السِّلمية في الثورة السورية في شهر آب ٢٠١١ مع اجتياح مدينة حماه، وتصاعدت الدعوات إلى مقاومة النظام بالسلاح، ومع بداية عام ٢٠١٢، صار «الجيش الحر» أمراً واقعاً في سوريا، مع بقاء المكوّن المدني والسلمي والديمقراطي أيضاً مقاوماً للنظام بأدوات وآليات سِلمية. و «الجيش الحر» هو التسمية التي أُطلقت على فصائل مسلّحة معارِضة للنظام منضوية في الثورة الشعبية ضدّه. هكذا، لم يعُد النظام السوري المُحتكر الوحيد لآلة القتل، وإنما تسلّحت

المعارضة (ذاتياً) وفق إمكاناتها، وطال هذا السلاح والعنف من قبل المعارضة أيضاً صحفيين وإعلاميين يعملون في وسائل إعلام النظام السوري، ومراسلين وصحفيين أجانب يعملون لدى محطات ووكالات أنباء دولية اهتمت بتغطية الأحداث في سوريا، رغم أن العنف والموت اللذين نزلا بحق الصحفيين السوريين وغير السوريين على يد قوات النظام السوري وأجهزته الامنية بقيا أكثر بكثير مما لحق بهؤلاء على يد المعارضة المسلحة (الجيش الحر) أو حتى على يد الجماعات التكفيرية التي ظهرت لاحقاً، خصوصاً أن بداية عام ٢٠١٢ شهدت ولادة «جبهة النصرة» عبر بيان رسمي نُشر على موقع «يوتيوب» في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ أُعلن فيه تشكيل الجبهة.

وفي بعض التفاصيل:

«قُتل في هذا العام الصحفي السوري الذي يعمل في إحدى وسائل إعلام النظام، شكري راتب أبو البرغل، وقالت وسائل الإعلام الرسمية إن مسلّحي المعارضة هم الذين أطلقوا النار عليه، بينما اختطفت جبهة النصرة أحد مذيعي التلفزيون الرسمي وهو محمد السعيد وقامت بتصفيته، واعتقلت إحدى المجموعات المسلحة المعارِضة في الشمال السوري والتابعة للجيش الحر وهي (لواء عاصفة الشمال) الصحفي اللبناني فداء عيتاني، واختطف جهاديون معارضون المصوّر الهولندي يرون أورليمانز والصحفي البريطاني جون كانتلي.

ومن جانب انتهاكات النظام السوري، داهمت دورية أمنية مقر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير واعتقلت كل الكادر العامل والمتواجد

فيه وعلى رأسهم الصحفي مازن درويش الذي لا يزال قيد الاعتقال حتى الآن، مع ورود معلومات عن تعرّضه للتعذيب الشديد أثناء التحقيق معه، وبدأ النظام يمارس التصفية الجسدية الممنهجة بشكل واضح، مثل استهدافه بالقذائف للمراكز الإعلامية في دير بعلبة والخالدية وبابا عمرو في حمص، والمكاتب الإعلامية في حلب وحماه، ومقتل عدد كبير من ناشطي هذه المكاتب والناشطين الإعلاميين والصحفيين العاملين في سوريا مثل الصحفية الأمريكية ماري كولفن والمصور الفرنسي ريمي أوشليك، والصحفي الفرنسي جيل جاكييه في حي بابا عمرو في حمص، كما قَتل النظام السوري في سجونه الناشط الإعلامي عبد الرزاق الدرويش تحت التعذيب في مدينة دير الزور، وقام الجيش النظامي بقتل الناشط الإعلامي خالد محمد قبيشو بعد اعتقاله مباشرة وقام بالتمثيل بجثته ودهس رأسه بدبابة تابعة للجيش السوري النظامي.

إلى ذلك، لا يزال مراسل قناة الحرة، الصحفي الفلسطيني بشار فهمي القدومي معتقلاً في سجون النظام السوري، رغم نفي هذا الأخير أي علاقة باعتقاله او باختطافه، علماً أن القدومي قد اختطف مع الصحفي التركي جنيد أونال على يد المخابرات السورية، قبل أن يطلق سراح أونال بالتفاوض مع الأتراك والمعارضة السورية»[٣٧].

(٣٧) التقرير السنوي لمركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية ـ سكايز عام ٢٠١٢ / ص ١٨ ـ ٢١.

عام ٢٠١٣:

في هذا العام، تراجع حضور ونشاط وفاعلية المكوّن المدني والسلمي في الثورة السورية لصالح بروز جماعات تكفيرية جهادية، وعلوّ صوت الإسلام الراديكالي الحربي في بعض صفوف «الجيش الحرّ" وفصائل لا تنتمي إلى الثورة وأهدافها، وفي نهايات العام ترسخت وقويت في سوريا جماعات جهادية راديكالية مثل «جيش الإسلام» الذي يقوده زهران علّوش، و«الجبهة الإسلامية» و«الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، إلى جانب «جبهة النصرة» طبعاً، ولم يكن الجسد الإعلامي والصحفي في سوريا في منأى عن اعتداءات وانتهاكات قامت بها ضده كل هذه الفصائل جنباً إلى جنب مع النظام السوري الذي لم يتوقف، ولو للحظة، عن استهداف الإعلاميين والصحفيين السوريين وغير السوريين من العاملين في سوريا، سواءً في المناطق التي تخضع لسلطة النظام أو في المناطق التي تخضع لسلطة المعارضة المسلحة أو الجماعات التكفيرية.

إن عام ٢٠١٣ كان عام تفريغ سوريا من كفاءاتها وناشطيها الإعلاميين ومثقفيها وكتّابها وصحفييها الذين آثروا الخروج من البلد إلى بلدان الجوار (تركيا ولبنان خصوصاً)، إما يأساً من الواقع ومن إمكان تحقق الأحلام التي حملتها الثورة السورية في البداية، واختُطفت وصودرت على يد النظام السوري وبعض معارضيه وكل الجماعات التكفيرية الجهادية في البلاد، وإما خوفاً على أنفسهم وحياتهم وحياة ذويهم التي صارت في دائرة الخطر.

ففي عام ٢٠١٣، وعلى سبيل المثال لا الحصر أيضاً، «قتلت قوات الأمن السورية الكاتب عمر عزيز تحت التعذيب في دمشق، واعتقلت المحامي البارز والكاتب خليل معتوق، وتحول ملف مازن درويش إلى محكمة الإرهاب وهي محكمة قد تصل أحكامها في بعض الاحيان إلى الإعدام، وقتل الناشط الإعلامي باسم الزعبي في درعا، وأعدمت قوات النظام السوري في دمشق والمسماة بـ«اللجان الشعبية» الصحفي محمد عبد الرحمن ووالده إعداماً ميدانياً، وأصيب مصور (رويترز) في دمشق بشظايا قذيفة هاون في حي جوبر، إلى جانب مقتل أحمد شحادة وهو مدير تحرير جريدة عنب بلدي في داريا بقصف صاروخي على البلدة.

من جهة أخرى، اختطفت جبهة النصرة أربعة صحفيين إيطاليين هم أميديو ريكوتشي وإليو كولافوبله وأندريا فينيالي، والصحفية السورية ـ الإيطالية سوزان دبوس، كما اعتقلت الهيئة الشرعية في حلب ناشطين إعلاميين بسبب رفعهم لعلم الثورة السورية، واعتقلت الهيئة نفسها لاحقاً الصحفي شعبان الحسن، فيما قُتلت مراسلة التلفزيون الرسمي السوري يارا عباس برصاص المعارضة على طريق حمص ـ القصير.

وكان الخبر والحدث المدوّي والمفاجأة التي أثارت أكبر ضجة وموجة استنكارات في العالم، حيث اختطف مسلحون في مدينة دوما في الغوطة الشرقية (يُرجّح أنهم من جيش الإسلام الذي يقوده زهران علوش)، أعضاء مركز توثيق الانتهاكات في سوريا وهم رزان زيتونة وسميرة الخليل (زوجة الكاتب السوري ياسين الحاج صالح) ووائل

وناظم الحمادي، ولم يُعرف شيء عن مصيرهم حتى هذه اللحظة، بينما أعدم تنظيم (داعش) المصوّر العراقي ياسر الجميلي بعد اعتقاله، واقتحم مسلّحو (داعش) مكتب قناة (شذا الحرية) في حلب واختطفوا سبعة من ناشطي المكتب، كما هزّ انفجاران كبيران المنطقة التي تحيط بمبنى التفزيون السوري الرسمي مما أدى إلى توقف بث قناة (الإخبارية السورية) لفترة مؤقتة»[٣٨].

الإعلام البديل في سوريا: صحف ـ مجلات ـ فضائيات وإذاعات:

كان للثورة إعلامُها المعارِض للنظام السوري، والذي يحمل وجهة نظر الثورة بالضرورة، وتبدّى هذا الإعلام البديل لإعلام النظام السوري، الذي هيمن لفترات طويلة على السوريين وحياتهم وصادر أصواتهم، في هيئة صحف ومجلات وإذاعات ومحطات فضائية هي اليوم كثيرة جداً.

تجمعات ناشطين إعلاميين أو صحفيين أفرزت صحفاً صار لها اسمها وانتشارها على الساحة السورية بين صحف معارِضة أو مستقلّة عن النظام والمعارَضة، مثل (عنب بلدي) التي تُعدّ اليوم من أشهر الجرائد السورية الناطقة باسم الثورة، ومهد هذه الصحيفة هو بلدة داريا، وهناك أيضاً جريدة (طلعنا ع الحرية) التي تصدُر باسم لجان التنسيق

(٣٨) التقرير السنوي لمركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية- سكايز عام ٢٠١٣ / ص ٢٢- ٣٥

المحلية في سوريا، و(صدى الحرية) و(البديل) ومجلة (حنطة) ومجلة (أوكسجين) وجريدة (سوريتنا) وجريدة (تمدّن). . . والقائمة كبيرة من هذه الصحف والمجلات. .

وفي الإذاعات، برزت إذاعات مستقلة عن إعلام النظام المسموع مثل (راديو أنا) الذي يبث بإشراف وكالة (أنا) الإخبارية المستقلة، و(راديو روزنا) و(نسائم سوريا) و(صوت راية) و(شرق المتوسط) وغيرها. . .

المحطات التلفزيونية المعارضة للنظام كانت أقلّ انتشاراً في سوريا بعد الثورة، بسبب تكاليفها الكبيرة خصوصاً، وحضور أكبر لبعض المحطات التلفزيونية الكبرى، والتي فرضت نفسها في تغطية الأحداث في سوريا، على حساب أي محطة تلفزيونية حتى لو كانت محطة سوريّة أو مستقلة، ومع ذلك رأينا قناة تلفزيون باسم (سوريا الشعب) وأخرى باسم (سوريا الغد) وهذه الأخيرة تتضمن خطاباً طائفياً واضحاً لا يحتاج إلى خبراء لكي يكتشفوه أثناء مشاهدتها.

تجارب كثيرة لا يتّسع المجال لذكرها، قد تقدم فكرة عن ظاهرة الإعلام الثوري والإعلام البديل، ولعلّ أبرزها تبعاً للانتشار والأسبقية قياساً بالكثير من الصحف غيرها، هي تجربة «عنب بلدي»، والتي حدَّثنا عنها «ناطور ناطور»، وهو الاسم المستعار لأحد أعضاء أسرة تحرير الجريدة، قائلاً:

«كنا مجموعة من الناشطين نقوم بنشاطات سلمية وطباعة منشورات وتوزيعها بشكل سرّي في مدينة داريا، وهي مدينة في ريف دمشق،

وكنا ننظم عملنا المدني ضمن مجموعات سرّية مغلقة على موقع (فايسبوك)، وفي أواخر عام ٢٠١١ تبلورت لدينا فكرة إصدار مطبوعة دورية، هكذا كانت البداية مع (عنب بلدي).

كانت البداية بسيطة، وبدأنا بدعوة الناشطين والناشطات الموثوقين والقادرين على العطاء في هذا المجال، وكان الدعم المالي يأتي على شكل تبرّعات من أناس مقتدرين ومتضامنين معنا من أبناء المنطقة، ووصَلَتنا آلات الطباعة أيضاً على شكل تبرّع من ناشطي داريا. بدأنا بتوزيع المهام على بعضنا وفقاً للاختصاص الجامعي لكل شخص في المجموعة. لقد طَبَعْنا ١٠٠ نسخة من العدد (صفر) ووزّعناها في داريا، وفي العدد الذي تلاه طبعنا حوالي ٣٠٠ نسخة ووصلنا في إحدى المرات إلى طباعة ١٠٠٠ نسخة وتوزيعها في داريا والمعضمية وبعض مناطق مدينة دمشق عن طريق المعارف والأصدقاء.

وبعد ان بدأت الحملة العسكرية للنظام على داريا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، ولا سيما بعد أن دخلت هذه الحملة شهرها الثاني، ضُربت الماكينات والآلات التي كنّا نعتمد عليها في التنسيق والطباعة. وفي هذه الفترة، ومنذ بداية عام ٢٠١٣، بدأنا بطباعة ١٠٠٠ نسخة في شمال سوريا بحكم خروج معظمنا من داريا وتواجُدِنا في المنطقة الشمالية، وكانت الطباعة والإصدارات تتم بالتعاون مع جمعية (سمارت).

التطور النوعي كان في بداية شهر آب/ أغسطس ٢٠١٤ عندما أسّسنا مع أربع صحف أخرى ما أسميناها (الشبكة السورية للإعلام

المطبوع)، وهذه الصحف هي (تمدّن، صدى الشام، كلّنا سوريون، سوريّتنا)، إضافة إلى (عنب بلدي)، وحصلنا إثر ذلك على دعم منظمة دانمركية وبدأنا بطباعة ٥٠٠٠ عدد من كل جريدة من هذه الجرائد، توزع ٣٠٠٠ نسخة من كل منها في المناطق السورية الشمالية و٢٠٠٠ نسخة في المدن التركية.

نحن لا نعتبر أنفسنا إعلاماً مستقلاً، وإنما إعلام ثورة، وبقينا محافظين على استقلاليّتنا عن أي مصادر تمويل قد تتدخل في شؤون التحرير والخط السياسي والفكري للجريدة، وأذكر أن أحد الوسطاء بيننا وبين منظمة أمريكية كانت ترغب بدعم مشروعنا وجريدتنا، أبدى اعتراضه على وجود زاوية في (عنب بلدي) بعنوان: (قرآن من أجل الثورة)، وهي زاوية كان يكتبها ناشطون سلميّون تُقدّم الأفكار المدنية في القرآن والتي تحضّ على التسامح والبناء وغيرهما من المسائل الاجتماعية، ولكننا رفضنا أن نغيّر أو نحذف هذه الزاوية بناء على طلب الوسيط الذي قال إن وجود هذه الزاوية (قد لا يُغري المموّلين الأجانب)،

نحن في (عنب بلدي) لسنا مستقلّين ولسنا محايدين تجاه ما يحدث في بلدنا، وإنما ما زلنا منحازين إلى صف الثورة السورية ضد النظام. وهذا الانحياز بالطبع أوقعنا في أخطاء كثيرة».

أما الصحفي والإعلامي السوري ضياء الدين دغمش، رئيس تحرير وكالة «أنا برس»، فله وجهة نظر خاصة في ظاهرة الإعلام المعارض والمستقل، وتحدث عن ذلك قائلاً:

«الإعلام البديل (الإعلام غير الحكومي) اليوم في سوريا، يمرّ في

مرحلة تراجع من ناحية الزخم إذا ما قيس بالنشاط الإعلامي الذي كان متزامناً مع انطلاقة الثورة،وحتى وقت قريب. لقد تراجع اليوم لمصلحة عوامل عدة، أوّلها طول أمد الأزمة وثانيها أن التطوّع في العمل أصبح نادراً وغير ممكن، وثالثها والأهم هو إنشاء مؤسسات اعلامية كبيرة.

إن تأثير تأخّر حل القضية على الإعلام سيكون سبباً في إغلاق معظم المؤسسات التي تعمل في مجال الإعلام اليوم،لعدم وجود تمويل يسمح لها بالاستمرار، ولعدم إمكان تحقيق مدخول يغطّي نفقاتها. ومن أسباب ذلك،وجود معظم هذه المؤسسات خارج سوريا (لأسباب موضوعية)، إضافة إلى أن الجمهور العربي والدولي قد ملّ إلى حدّ ما من القضية السورية نتيجة طول أمد الأزمة.

في المقابل، أعتقد أن هناك مؤسسات أخرى سيُكتب لها النجاح، أو الاستمرار، وهي التي استطاعت أن تحقق مصداقية بحجم معقول وتواصلاً مع الحدث (المهم) فضلاً على عدم اتكالها على مصدر تمويل محدد.

والأهم أنها استطاعت أن تحقّق تمويلاً ذاتياً يسمح لها بالاستمرار، بمعزل عن أي تأثير أو استقطاب. وأعتقد من خلال متابعتي،أن المرحلة القادمة ستشهد ثلاثة تطورات في هذا السياق:

١ ـ إغلاق عدد من المؤسسات بسبب شحّ التمويل وعدم وجود إمكانات للاستمرار.

٢ ـ استمرار بعض المؤسسات، إما بالاندماج مع مؤسسات أخرى أو بقدرتها على تغطية النفقات.

٣ ـ استمرار مؤسسات أخرى ولكن بسقوط وصف الاستقلالية عنها لكونها تابعة لجهات عربية أو غربية.

نحن (في وكالة أنا) نصف وندعي أن (مؤسسة أنا) هي وكالة مستقلة غير مرتبطة سياسياً بأي جهة سورية ولا بأية جهات أخرى، ونعتبر أن المهمة الأساسية للمؤسسة هي أن نثبت أنه بالإمكان الاستمرار وتحقيق نجاحات من دون الارتباط بأجندات سياسية،بغضّ النظر عن ماهية هذه الأجندات، وأقصد هنا الأجندات السياسية المفروضة من قبل الدول.

إن أجندتنا هي أجندة الوصول إلى ديموقراطية في سوريا تسمح بأن يكون للجميع حرية التعبير، وبهذا فقط يمكننا كمؤسسة، نحن وغيرنا، أن نستمر في سوريا. نحن نعمل لتقديم خدمة إخبارية للعديد من وسائل الإعلام العربية والأجنبية بوصفنا (وكالة)، كما نعمل لإنتاج تقارير مصوّرة وأفلام قصيرة وثائقية، ولا نعتبر أنفسنا من إعلام الثورة. وإن سُئلت:(هل الثورة تحتاج إلى إعلام يحسب عليها؟) أقول: إن الثورة بأمسّ الحاجة إلى إعلام مستقلّ عنها وعن النظام، لأن أي طرف من الطرفين لا يمكنه الاستمرار بتغيّر الواقع من خلال مؤسسات إعلامية تابعة له، ظالماً كان أم مظلوماً، لأن هذه المؤسسات لن تكون مستقلّة بالضرورة، وستكون تابعة لأجندة خاصة في ظل العسكرة.

إن أي مؤسسة مستقلّة ستتبنّى قضايا الحرية والديموقراطية، لأنها أساس استمرارها ووجودها وأملها الوحيد بالبقاء، وهنا لا بد أن نذكر نقطة مهمة هي: إظهار أخطاء وجرائم وتجاوزات طرف ودفعها عن الطرف الآخر، وإظهار رأي وحجب رأي آخر».

خُـلاصـــة

ليس للكتابة السردية والبحث في تاريخ الصحافة معنى في سوريا وفي أي بلد من بلدان العالم الثالث، ما لم ترتبط هذه الكتابة خصوصاً بالكتابة والربط بين الحريات الصحفية والإعلامية من جهة، وبين طبيعة النظام السياسي الحاكم من جهة أخرى. في سوريا، لاحظنا في هذه الدراسة أن الفترة الوحيدة التي ازدهرت فيها الصحافة وحرية النشر والكتابة وحرية تأسيس الصحف وتوزيع المطبوعات، كانت خصوصاً وبشكل واضح، في الفترات التي توصف بـ «الفترة الديمقراطية القصيرة»، ومجازاً وعموماً، في أي مرحلة تاريخية طويلة أو قصيرة شهدت تداولاً للحكم بشكل ديمقراطي، أو أي مرحلة أتاح النظام السياسي أو (الحكومة) حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والمنتديات، أي انها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدرجة الانفتاح السياسي في البلد، والحريات السياسية ودرجة ومستوى الحريات المتاحة فيه.

حتى في أثناء ربيع دمشق، والذي كان انفتاحاً شكلياً ومؤقتاً وغير بنيوي بالنسبة إلى النظام، خلق المثقفون والكتّاب السوريون صحافتهم الخاصة والتي كانت تنشر في صحف غير سوريّة، بسبب استمرار الانغلاق السياسي في سوريا وسلطة النظام وقبضته الامنية. وهذه الصحافة شكّلت ندّاً لصحافة الاستبداد الصفراء وصحفه، بينما لا يزال الكثير من النصوص التي نشرها بعض الكتّاب السوريين في تلك الفترة، وثيقة هامة للتدليل على آلية انتقال السلطة في (الجمهورية) عام ٢٠٠٠ بالتوريث، وهو مستوى ومحتوى سياسي بامتياز.

وبالمضمون، كأننا أمام النصوص التي قارعت السلطنة العثمانية والتي تحدثنا عنها في بداية هذا البحث، وهي كانت سلطنة متخلّفة ووراثية أسوةً بالسلطنة الأسدية التي فعلت وتفعل اليوم بسوريا ما فعله السلف الأول من المستبدّين والمحتلّين الذين مرّوا على هذا البلد، والذين تحدثّنا عنهم بإسهاب في الفصلين الأوّلين من الدراسة.

اليوم، يبدو الأفق السوري مفتوحاً على المزيد من الفوضى والخراب والموت والقتل، ويبدو المشهد الإعلامي والصحفي معمّداً بدماء الإعلاميين والصحفيين السوريين وغير السوريين، الذين يسقطون بنيران الطرفين المتصارعين: النظام ومعارضوه، وليس على هامش هذا الصراع: الجماعات التكفيرية التي بلغت ذروتها في تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام ـ «داعش») والذي وإن كان يُمثّل اليوم أعلى مراحل الإسلام الحربي دموية وبربرية، إلا أنه ليس الفصيل الجهادي التكفيري الوحيد في سوريا، من بين فصائل كثيرة خُطف وقضى على يدها إعلاميون وصحفيون كثر. أما ضحايا النظام، فحدّث ولا حرج...

إن الدولة الديمقراطية المدنية هي الضمانة لكل الحريات الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية والاجتماعية، ومن دونها سيبقى الكلام عن أي حرية كلاماً لا مستقبل له إلا بأن يبقى ضجيجاً ينضمّ إلى صوت رصاص الحرب الدائرة اليوم بين أطراف كثيرة وليس بين طرفين فقط.

وإلى أن يُثمر نضال الشعب السوري في نهاية المطاف كما نأمل،

ويصل إلى دولته هذه في أفق لا يبدو منظوراً، ستبقى الكلمة الحرة هي الضحية وراء أسوار الإيديولوجيا الدينية وغير الدينية، وستشهد المقتلة المستمرة بحق الصحفيين والإعلاميين العاملين في سوريا فترة ذهبية لا يبدو أنها ستنتهي قريباً. . .

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG